كتاب أكتوبر

دكتور بطرس بطرس غالى

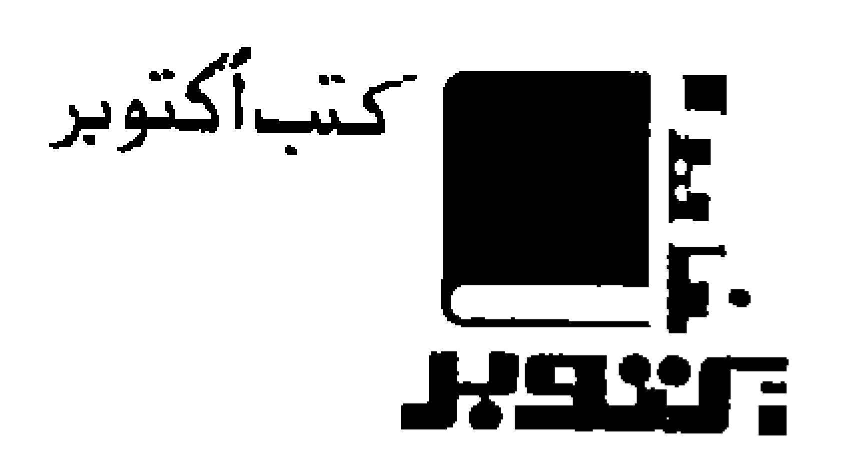
الأمين العام للأمم المتحدة

الحكومة العالمية



دار المعارف

الحُكومَة العَالميّة



الحكومة العالمية

تأليف

دكتور بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة



دار المعارف

الناشر: دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

تقـــديم

القارئ لهذا الكتاب لابد أن يتوقف - لحظة - أمام عدة أمور قبل أن يمضى قدمًا مع صفحاته وموضوعاته :

أولها : يتعلق بالزمان، فالطبعة الأولى لهذا الكتـاب صدرت فى ٣١ أغسطس عام ١٩٥٧ ، أى قبل أكثر من ربع قرن، بعشر سنوات، وفى إعادة الطبع اليوم ١٩٩٢ - شهادة بأنه مازال يتضمن جديدًا ومفيدًا.

وثانيها : يتصل بأن الكتاب فى طبعته الأولى صدر ضمن سلسلة «كتب سياسية» وهى سلسلة كانت تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات بهدف تنوير الرأى العام، وتبصيره بالقضايا العامة الإقليمية والدولية. وفى ذلك انعكاس لإدراك مؤلف الكتاب بالدور العام للأستاذ الجامعى، وبواجبه فى الكتابة للجمهور، وشرح القضايا المتخصصة بأسلوب سهل.

وثالثها : يرتبط بالموضوع، وهو عن تطور فكرة الحكومة العالمية، أو إقامة تنظيم دولى لحفظ السِّلم والأمن فى العالم، ثم عن خبرة الواقـع، وأسباب فشل عصبة الأمم، والظروف التى أدت إلى نشأة الأمم المتحدة.

وهـذا الكتاب يعكس منهـج د. بـطرس غـالى فى التـأليف والكتابة، كما يعكس اهتماماته العلمية التى ثابر على البحث فيها وسبر أغوارها لأربعين عامًا مستمرة، والتى يجدها القارئ فى عشرات الكتب

التى ألفهـا، ومئات المقـالات والبحـوث التى نشـرهـا فى مجلة الأهـرام الاقتصادى، ومجلة السياسة الدولية.

ومنهـج المؤلف يتسم بالجمـع بين الفكـر والعمـل، وبـين النـظريـة والتـطبيق، ففى كل مـوضوع نجـده أولا يعرض للفكـرة من النـاحيـة النظرية، ثم يدرس كيف طبقت أو اعتراها التغيير عند التطبيق، وهكذا فإنه يزاوج دومًا بين مثالية الأفكار وجموحها وصعوبات التنفيذ فى الواقع. ويتسم منهجه أيضًا بالطابع التاريخى، ففى كل بحوثه نجده يـرجع إلى الماضى بحثًا عن جذور الموضوع وأسبابه، وفى هذا إدراك بأن لكل مشكلة جذورًا وأصولاً، وأن فهمًا عميقًا لها لا يتأتّى دون الإمساك بهذه الجـذور وفهم تعقيداتها وتشابكاتها. كما يتسم بالنزعة المقارنـة، فهو يقـارن بين الأفكار والآراء والخبرات، ويضع كُلًّا منها فى سياقه التاريخى، وفى إطار الظروف التى نشأت فيها، ثم يقيمها فى هذا الإطار. وهـو يتسم أيضًا بالتوازن فى التحليل والتقييم، وفى إبراز عناصر القوة والضعف للرأى أو الموضوع الذى يدرسه. وأخيرًا فإن المؤلف هو رجل قانون فى المقام الأول، لذلك فإن منهجه يتسم بطابع قانونى، وبالرجوع إلى القانون وإحكامه.

ونجد كل ملامح هذا المنهج فى هـذا الكتاب الـذى يتناول «إنشـاء الحكومة العالمية، أو المنظمة الدولية التى تبسط سلطانها على الحكومات، وبذلك تكفـل للعالم السـلام وتوفـر الطمـأنينة» فى جـانبيها : الفكـرى الفلسفى، والتطبيقى العملى، فيقوم بدراسة الموضوع من الناحية النظرية فى كتابات عدد من الفلاسفة والمفكرين، ويبدو منهجه التاريخى المقارن فى حرصه على تناول الفكرة - بتعبيراته - فى المدرسـة الأوربية، والمـدرسة الأنجلوسكسونية، والمدرسة الإسلامية، وخـلال هذه المتـابعة التـاريخية يرصد المؤلف نمو الوعى بضرورة وجود تنظيم دولى، وبضرورة وجود نظام

لتسوية الصراعات والنزعات بالطرق السلمية، ذلك أن الحرب - على حد تعبير «إيراسموس» الهولندى - هى «انتحار جماعى، وضرب من ضروب الجنون». وسوف يلاحظ القارئ أن بعض الموضوعات المتداولة بيننا حتى اليوم لها أصول قديمة، ففكرة اليونسكو يرجعها المؤلف إلى المفكر الألمانى «ليبنتسى» الذى عاش فى القرن الثامن عشر، وفى نفس القرن كتب المفكر الإنجليزى «بنتام» عن خفض التسلح. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الواقع لدراسة تجارب إقامة تنظيم دولى وصولاً إلى الأمم المتحدة.

وأود أن أتوقف أمام عبارتين وردتا فى الكتاب، الأولى: اقتباس من الفيلسوف الألمانى «كانت» يقول فيها: «إن السلام الدائم لا يبنيه إلا الشعوب، ولن يكون له دوام إلا إذا خضع لرقابتها، ولن تتمكن الشعوب من ممارسة حقها فى الرقابة إلا إذا كانت خاضعة للنظام الديمقراطى». والعبارة الثانية هى التى اختتم بها المؤلف كتابه والتى يعبر فيها عن أمله فى المستقبل وفى عقل الانسان فيقول: إن «هذا العقل لن يعجزه أن يفكر فى طريقة للخلاص من هذا الفتك الجماعى، لأن الإنسان بطبيعته لا يميل إلى الانتحار، ولا خلاص له من هذا الانتحار إلا بإقامة حكومة عالمية تحرس الأمن والسلام فى ظل القانون والعدل والمساواة»..

وبعد...

لقد عرفت المؤلف عام ١٩٦٢، ومن وقتها لم تنقطع صلتى به برغم اختلاف المواقع والظروف، تعلمت على يده طالبًا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى مطلع الستينيات، وعملت معه معاونًا وباحثًا عقب تخرجى، وبتشجيعه ودعمه نشرت أول مقال علمى فى المجلة المصرية للقانون الدولى عام ١٩٦٤، وأول بحث لى فى مجلة السياسة الدولية عام ١٩٦٥، وطوال هذه السنين كان د. بطرس بطرس غالى نموذجًا للأستاذ

الجامعى، لذلك ظل قدوة لأجيال من الباحثين فى مجال العلوم السياسية، وجذوة نشاط متقدة تعكس التزامه العام، ومسئوليته تجاه مجتمعه، وطوال هـذه السنين عكف عـلى البحث والدراسـة فى مـوضـوعـات اهتمـامـه وتخصصه، ثم جمع بين الفكر والممارسة عندما تقلد منصب وزير الدولة للشئون الخارجية لسنوات طويلة، وطوال هذه السنوات جاب بلاد العالم محاضرًا وخبيرًا ومسئولاً، وأضاف ذلك إلى خبرته الكثير.

انتخاب د. بطرس بطرس غالى إذن سكرتيرًا عامًا لـلأمم المتحدة لم يأتِ من فراغ، ولم يكن مصادفة أو ضربة حظ، وإنما جاء تتويجًا لعمل وجهد ومثابرة لمدة أربعين عامًا متصلا.. وفى هذا درس وعظة...

فبراير ١٩٩٢.

علىّ الدين هـلال
أستاذ ومدير مركز البحوث
والدراسات السياسية
كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة

الحكومة العالمية

تمهيـــد

إن فكرة إقامة حكومة عالمية على أساس من الحرية والتعاون والعدل ترجع فيما يقول بعض المؤرخين إلى عهد فلاسفة اليونان الأسبقين، غير أن الأرجح أن الحركة الفكرية الداعية إلى إقامة حكومة عالمية ترجع إلى عهد ازدهار القوميات فى أوربا فى غضون القرن الرابع عشر. ففى ظل هذا الازدهار اشتد الصراع بين الدول الأوربية وتعرض الضعيف منها لفتك القوى، فكان ذلك داعيًا لأن يعمل رجال الفكر ودعاة الإصلاح للبحث عن وسيلة فى ظلها يسود الأمن والسلام، وعن طريقها تتخلص البشرية من الفتك والدمار.

وتمخض تفكيرهم فى هذا الشأن عن عدة مشروعات تدور حول فكرة إنشاء حكومة عالمية، أو منظمة دولية تبسط سلطانها على الحكومة، وبذلك تكفل للعالم السلام وتوفر له الطمأنينة.

والإشعاع الذى انبعث عن هذه الفكرة يتمثل فى ثلاث مدارس :

١ – مدرسة أوربية : تستند فى فكرة إقامة تلك الحكومة إلى القانون والمنطق، فهى بذلك صورة مكبرة للحكومات الوطنية فتكون ذات اختصاصات ذاتية، وسلطة تنفيذية تتمكن بها من أن تفرض على كل الدول قبول أحكامها، والرضوخ لها.

والدعاة إلى هذه الفكرة منذ أوائل القرن الرابع عشر كثيرون كان من .

أبـرزهم : بيـير ديبـوا الفـرنسى، وأليجـرى دانتى الإيـطالى، وديـسديـيـه إيراسموس الهولندى، وأمريك كروسويـه الفرنسى، وسللى وزيـر الملك هنـرى الرابـع وليبنتز الألمـانى، والقس سـان بيـير، والفيلسـوف كـانت وغيرهم.

٢ - مدرسة أنجلو سكسونية : ترى أن الحكومة العالمية يجب أن تتبلور فى جامعة أمم تعتمد على الأخـلاق وقوة الـرأى العام، وبـذلك تختلف اختصاصاتها عن اختصاصات الحكومات الوطنية، فلا تـوضع فى يـدها وسائل قمع أو قهر، وإنما تعتمد فى أداء رسالتها على التعاون الحر، وعلى قوة تأييد الرأى العام والضمير العالمى. وكل ذلك تستطيع أن تنشئه لنفسها بحسن تصرفها وتكتسب منه ذاتيتها، وقوتها المعنوية. ومن أشهر الدعاة إلى هذه الفكرة توماس مورس، ووليم بن، والفيكونت بنتام.

٣ - مدرسة إسلامية : تدور فكرة الحكومة العالمية فيها حول الصفات والأخلاق التى يجب أن تتوافر فى الرئيس الذى يشرف عليها، سواء أكان شخصًا واحدًا، أو كان مجموعة من الأشخاص. ومن أشهر الدعاة إليها أبو نصر الفارابى، وعبد الرحمن الكواكبى.

الفصل الأول

الحكومة العالمية
فى رأى المدرسة الأوربية

١ - مشروع بيير ديبوا :

بيير ديبوا أحد رجال القانون فى فرنسا. كان محاميا، ثم نائبًا عامًا، وألف كتبًا أشهرها كتاب (استرداد الأرض المقدسة) وقد ضمنه الدعوة إلى حرب صليبية.

وقد دعا إلى تنظيم هذه الحرب تنظيمًا تكاد تكون فكرته هى الباعث المباشر على تكوين عصبة أمم من الدول الأوربية، وخلاصة فكرته أن تكون هذه الحرب فى ظل اتحاد يشمل كل دول غرب أوربا، وفى حالة ما إذا قام خلاف بين بعض الأعضاء فإن هذا الاتحاد يعين لجنة من المحكمين يوكل إليها انتخاب ثلاثة من رجال الدين، وثلاثة من القضاة المدنيين يقومون بالتوفيق بين الطرفين المتنازعين، فإذا صدر قرار التحكيم ولم يخضع له أحد الطرفين يرفع الأمر إلى البابا، ويكون رأيه حاسمًا، وحكمًا نهائيًا.

ويرى أن يكون التحكيم إجباريا لفض المنازعات، ولذلك أهمية كبرى فى نظره، ولهذا يشير على الاتحاد - المقترح إنشاؤه - أن يعامل بحزم كل طرف يأبى الخضوع لقرار التحكيم أو يرفض الإذعان له. ويرى أن

يستخدم ضده سلاح المقاطعة الاقتصادية وكل حاكم يمتنع عن التنفيذ يجب - فى رأيه - أن ينفى إلى الشرق.

ويلاحظ على تنظيم هذه الحكومة التى اقترحها أنه تنظيم موضعى، إذ أنه مقصور على الدول الأوربية المسيحية، كما يلاحظ أيضًا أن هدفه من إقامة سلام بين هذه الدول هو توفير قدرتها على محاربة الشرق لاسترداد الأراضى المقدسة.

٢ - مشروع دانتى :

دانتى أكبر شعراء إيطاليا وهو مؤلف الكوميديا المقدسة. ولد فى مدينة فلورنسا وقام فيها بدور سياسى هام، إذ كان يتنازع الحكم فى وقته حزبان : حزب البيض ويمثل سكان شمالى إيطاليا وإليه ينتمى دانتى، وحزب السود الذى يمثل سكان جنوبى إيطاليا ولما صار الحكم إلى حزب السود نفى دانتى إلى (فيرون) ثم إلى (رافين) وفيها توفى سنة ١٣٢١.

وضع دانتى كتابه De Monarchia فى سنة ١٣١٥ فى عهد ازدهار القوميات ونموها، وقد كان من بواعث وضعه لهذا المؤلف ما لاحظه من صراع مصدره تضارب مصالح هذه القوميات، ووراءه ما يترتب على ذلك من مآسى الحروب فأخذ ينقب فى تاريخ الإمبراطورية الرومانية ويستنبط منها العبر ويسوقها إلى الناس على أنها السبيل إلى بقائهم فى سلام.

هداه بحثه إلى المناداة بقيام حكومة عالمية تعترف بها كافة الدول ويخضع لها العالم، فذلك فى رأيه هو السبيل إلى أن يعيش البشر فى ظل سلام دائم.

بدأ دانتى كتابه بعرض مفصل لقضية السلام، وساق الأدلة المقنعة على ضرورة سيادة السلام، ثم وصل من بحثه إلى النتيجة التى يرمى إليها وهى

أنه «لا سلام فى الكون دون قيام حكومة عالمية».

ولكى يقنع الناس بضرورة السلام قدم الحجج الآتية:

١ - السلام على الأرض صورة من السلام العلوى الذى تعجز أفهامنا القاصرة عن تصوره أو إدراك طبيعته وكنهه، ويشير فى ذلك إلى قول الإنجيل: «المجد لله فى الأعالى وعلى الأرض السلام».

٢ - السلام ضرورى للناس، لأن العالم وحدة متماسكة، ولأن الله واحد وقد خلق الإنسان على صورته ومثاله، فإن أراد بلوغ الكمال فعليه أن يتحد مع غيره، وعلى الناس فى مختلف البقاع أن يخضعوا جميعًا لحكومة واحدة.

٣ - السلام ضرورى لسعادة الناس، لأن الإنسان اجتماعى بطبعه تدفعه الغريزة إلى التعاون مع سواه، وهو على خلاف غيره من المخلوقات لا يستطيع أن يعيش منفردًا أو فى عزلة. فلابد إذن من إقامة اتحاد بين جميع الأفراد، وبالتالى بين جميع الشعوب، ولن تتحد الشعوب إلا بخضوعها لقانون واحد يوفق بين مصالحها المتضاربة ويحول دون نشوب المنازعات واشتدادها. وإذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضى وجود رياسة مسيطرة تتولى فض منازعات أفرادها فالشعوب أحرى أن تكون لها مثل هذه الرياسة المسيطرة، ويتمثل ذلك فى الحكومة العالمية.

من رأى دانتى أن الحروب مهما كانت أسبابها يزعم كل طرف من أطرافها أنه لا يحارب إلا ليقر السلام ويوطد الأمن، فمن الذى يستطيع أن يقرر حقيقة السلام فى هذين الزعمين؟ ومعنى هذا عنده أنه لابد من وجود حكومة عالمية تسيطر على الجميع فيعتدل الميزان، وتمحى الأحقاد، ويزول الخصام، ويحل محله السلام.

يقترح دانتى أن تسند رياسة هذه الحكومة العالمية إلى إمبراطور ينفرد

بالسلطة الزمنية، ويدلل على صواب رأيه هذا بأدلة منطقية منها :

١ - أن الله واحد، وقد خلق الإنسان على مثاله فيجب أن يكون الحاكم العام على الأرض واحدًا أيضًا.

٢ - إذا وضعت السلطة كلها فى يد شخص واحد تزول مطامعه، ولا يجد مزيدًا من الجاه أو المجد تشتهيه نفسه، ومتى اختفت هذه المطامع من نفس صاحب السلطان اختفى شبح الحرب.

٣ - إن الإمبراطور أو الحاكم العام بوصفه السابق سيكون فوق جميع الملوك، فيستخدم سلطته فى فض أى نزاع يقع بين ملكين أو أكثر.

ومما هو جدير بالملاحظة أن دانتى يرشح لرياسة الحكومة العالمية إمبراطورا غير البابا. وهذا معناه أن دانتى يرى أن القوة الروحية التى يتمتع بها البابا لا تكفل فرض القانون على مخالفيه، ولا تكفى لفض النزاع، أو كبح المطامع والأهواء، ولا تنهض بذلك إلا قوة مادية توضع فى يد صاحب السلطان الأعلى.

ودانتى لا يعنى من الحكومة العالمية قيام حكومة موحدة، وإنما يدعو إلى اتحاد الحكومات على أن تتمتع الممالك والأمارات والمدن التى تتكون منها الحكومة العالمية بحرية كاملة داخل نطاقها، ولهذا يقول :

«ليس معنى دعوتنا إلى إقامة حاكم عام يستطيع بسط سلطانه على العالم أن نمنحه حق إصدار كل قرار صغيرًا كان أم كبيرًا. لأن الشعوب والممالك والمدن يجب أن يسير نظامها وفق القوانين التى تلائم كلا منها، فالقانون هو الذى ينظم شئون الحياة، وبما أن الناس يعيشون فى أجواء مختلفة فهم يحتاجون أيضا إلى قواعد للحياة مختلفة. أما المسائل التى يشترك فيها الجنس البشرى، والتى تنبعث عن غريزة كامنة فى نفسه فيجب الخضوع

فيها الحاكم واحد، ويجب على الناس أن يتمسكوا بقاعدة واحدة ترشدهم إلى السلام ».

وفق دانتى - بلا ريب - إلى رسم صورة صالحة للحكومة الاتحادية التى قام بالدعوة إليها ذوو الرأى من الأمريكيين والإيطاليين والألمان الذين جاءوا بعده بعدة قرون، وسعوا إلى تحقيق وحدتهم القومية.

٣ - مشروع إيراسموس :

نشأ إيراسموس فى مدينة روتردام بهولندا، وتنقل بين بروكسل، وباريس ولندن. وفى كل مدينة منها كان يتصل بقادة الفكر وأهل الرأى، وعكف على التأليف، وبينما كان يشرف على طبع مؤلفاته بمدينة بال فى سويسرا توفى، وكان ذلك سنة ١٥٣٦ ويعنينا من مؤلفاته كتابه الذى ألفه سنة ١٥١٠ حين كان فى زيارة لصديقه الكاتب المعروف توماس مورس، وهو الكتاب الذى بدأه بالتشكك فى عدالة الحرب، وختمه بوصفها بأنها انتحار جماعى، وأنها ضرب من ضروب الجنون. ومن الأفكار التى كانت سائدة فى عصره أن الحاكم من حقه أن يتصرف فى الحرب حسبما يهوى ويشاء، ولكن إيراسموس ينكر هذا الحق ويعارض فى أن يكون للحاكم حق التصرف فى أمر بالغ الخطورة كهذا. ومن نتائج إستنكاره للحرب رفض الاعتراف بشرعيتها مهما يكن الدافع إليها. وقد هاجم أعمال الفتح والغزو وكل أساليب العدوان، ثم انتقل إلى مهاجمة الحكام، وقادة الحروب، ورجال الكنيسة الذين يقبلون أن يباركوا الحرب أو يشجعوا عليها. ويعجب من الذين لا يكفيهم ما تصبه الطبيعة على العالم من ويلات تتمثل فى الزلازل والسيول والبراكين والطاعون والأمراض العامة ليضيفوا إليها شرًّا جديدًا هو هذه الحروب التى تولدها المطامع، وتشقى بها البشرية، وأنه هو المتنبى الشاعر العربى يستمدان من فيض واحد، أو

يترجمان عن عاطفة مشتركة فقد ذكر المتنبى نفس هذا المعنى إذ قال :

وكـأنـا لم يـرض فينـا بـريب الـدهر حتى أعـانه من أعـانا
كـلما أنبـت الـزمـان قـنـاة ركب المـرء فى القنـاة سنـانـا
ومـراد النفـوس أصغـر من أن نتعـادى فيـه وأن نتفـانى

وانتقل إيراسموس بعد هذا إلى تحليل موقف المسيحية من الحـرب. **فأنكر أن تكون الديانة المسيحية السمحة راضية عن الحروب الصليبية، وأنكر عليها أن تقر تنصير المسلمين لأن الدين فى رأيه يقوم على الإقناع والتسليم لا على القهر والقوة. ثم كشف عن الأطماع الخفية التى تعتبر من أكبر بواعث الحـروب الصليبية فقـال : إذا كنا نبغى التـوسع عـلى حساب تركيـا، أو نسعى إلى كسبَ ثروة من ورائهـا فلماذا لا نكـون صريحين، ولماذا نحاول إخفاء أطماعنا بستار من اسم المسيح ؟!**

غير أنه عدل عن رأيه هذا سنة ١٤٥٣ حين فتح الأتراك القسطنطينية وامتد سلطانهم فى أوربا حتى حاصروا مدينة فينا سنة ١٥٢٩، فثار الرأى العام المسيحى ضدهم وخشى كافة الأوربيين سطوة هؤلاء الفاتحين فتأثر إيراسموس بقوة الرأى العام، وتنكر لآرائه السابقة، وعدل عنها إلى اباحة مقاتلة الأتراك. وحاول أن يبرر تراجعه عن سابق آرائه فقال : «ليس غزو الأتراك الذى أذل المسيحيين إلا عقوبة من الله لهم لأنهم تنكروا للسلام الذى دعا إليه المسيح، ونادت به المسيحية».

وعرض إيراسموس لمسألة تنظيم حكومة دولية فرأى ضرورة قيام اتحاد بين دول أوربا يكون على رأسه حاكم له مثل قداسة الإله، وهذا مستحيل لأن طبائع البشر تأباه. وما دام الأمر كذلك فالحل الوحيد عنده أن تتكون عصبة أمم يكون أعضاؤها متساوين فى القوة حتى لا يتاح للقوى منهم أن يسيطر على الضعيف.

٤ - مشروع أمريك كروشيه :

لسنا نعرف عن هذا المفكر أكثر من أنه كان معلمًا فى إحدى مدارس باريس ثم هجرها إلى الدير ليشبع رغبته فى البحث والاطلاع. وتوفى سنة ١٦٤٨.

له مؤلفات يعنينا منها كتاب نشره فى باريس سنة ١٦٢٣. ويتضمن أول دعوة إلى إقامة تنظيم دولى مفتوح للشعوب والأمم كافة دون تقيد بدين خاص، على خلاف من سبقوه من المفكرين الذين كانوا ينادون بإقامة حكومات دولية مقصورة على البلاد المسيحية الأوربية مثل دانتى الإيطالى وبيير ديبوا الفرنسى ونحوهما.

ينادى كروشيه بإقامة مجلس يتكون من «البابا، والأتراك، والأباطرة المسيحيين، وعدد من الملوك والأمراء».

ولم ينس ما قد يثيره تكوين هذا المجلس من مشاكل ديبلوماسية تتعلق بمسألة الصدارة وترتيب المقاعد فى المجلس فخصص لذلك حيزًا كبيرًا من كتابه، وأشار بأن تكون المرتبة الأولى للبابا ويليه على التوالى سلطان تركيا، ثم الإمبراطور، ثم ملك فرنسا، ثم ملك أسبانيا، وراح يرتب على هذا النظام باقى الملوك والأمراء، ولم ينس ملوك الصين، والهند والفرس.

واقترح أن تكون مدينة البندقية مقرا للمجلس، وأن يكون انعقاده بصفة دائمة، وأن تصدر قراراته بأغلبية الأصوات.

وأشار بأن يكون من اختصاصات المجلس: المحافظة على الأوضاع القائمة فى الشعوب والأقاليم، وتسوية كل خلاف يقع بين الدول الأعضاء، وفرض العقوبات على كل دولة لا ترضخ لقراراته.

ويدل كتابه على أنه يكره الحرب ويستنكرها أشد الاستنكار، لذلك أخذ يستقصى أسبابها، ويحلل بواعثها تحليلاً علميًّا. وخلاصة بحثه أنها ترجع إلى أربعة عناصر:

١ - رغبة بعض الدول فى إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.

ومصدر هذا، فى رأيه، نقص فى الأخلاق، لأن الشجاعة التى تقوم على انتحال الأسباب لإزهاق الأرواح، وإراقة الدماء ليست شجاعة حقة، وإنما هى حمق وتهور، وكل شجاعة تقوم على مادة، وعلى مجرد التباهي بالقوة ليست من الفضيلة فى شيء. والشجاعة الفاضلة، أو الشجاعة الحقة هى التى تستند إلى الأخلاق وتقوم عليها.

٢ - محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.

وعلاج هذه الحال فى رأيه هو حمل الدول على الاعتراف بالأمر الواقع والاحتفاظ به، فذلك خير سبيل للتخلص من الحروب. ويقترح الالتجاء إلى التحكيم لإرضاء الملوك والأمراء الذين فقدوا شيئًا من ممتلكاتهم.

٣ - قد يكون من أسباب نشوب الحروب رغبة بعض الحكام أو الأمراء فى تمرين جيوشهم خوفًا من أن تكون الطمأنينة أو الشعور بالسلام من أسباب فتور العزائم، وضعف الجيوش، وتفشى الجبن بين أفرادها.

ويقترح أن يكون علاج هذه الحال أن تتحول التمرينات إلى رياضة المبارزات أو المسابقات العسكرية، أو المباريات والصيد، أو إلى مقاتلة الشعوب المتبربرة والهمجية.

٤ - قد يكون من أسباب الحروب كراهية الشعوب بعضها لبعض بسبب التعصب الدينى، أو بسبب جهل كل منها بنظم الآخر وبأساليب حياته. ويرى أنه لا علاج لهذه الحال إلا بتغليب التسامح الدينى، وتشجيع التجارة وتيسير تبادل السلع، لأن تبادل التجارة وتبادل المنافع

يجعل الشعوب تفهم قيمة التضامن، وفائدة قيام السلام.

إن هذه الآراء الناضجة تجعل أمريك كروشويه من الرواد السابقين الذين نادوا بالتنظيم الدولى. ومما يجب أن يسجل له أنه قد أثبت أن العمل والإنتاج فى ظل السلام ليس أنبل من العمل والإنتاج فى ظل الحرب فحسب ولكنه أيضا أجدى وأنفع.

ولقد سما كروشيه فى تفكيره فتخطى حواجز التعصب الدينى، واقترح أن تكون الدولة العثمانية، والصين، والهند، والفرس أعضاء فى التنظيم الدولى الذى يقترحه، ونادى أيضًا بالتخلص من سوءات مبدأ السيادة وذلك بأن تصدر القرارات بالأغلبية.

وبهذا كله يكون كروشيه قد ذهب إلى أبعد مما رأى واضعو عهد عصبة الأمم، وميثاق الأمم المتحدة.

٥ - المشروع الأعظم للمصلح سلى:

كان سلى وزيرًا فى عهد هنرى الرابع ملك فرنسا، وقام بدور خطير فى السياسة الخارجية وختمت حياته السياسية بموت هنرى الرابع، وكان ختامًا مفاجئًا جعله يلتزم العزلة.

وفى عزلته الهادئة بعد موت الملك هنرى أخذ يعيد النظر فى مذكراته التى بدأ يدونها منذ تولى منصبه الخطير، وقد عرض فى هذه المذكرات ما سماه «المشروع الأعظم» وأورده منسوبًا إلى الملك هنرى، وقصد بذلك أن يوجه إليه الأنظار، ويثير اهتمام الناس به.

بدأ هذا المشروع باستنكار الحرب، ووصفها بأنها شر على الغالب والمغلوب، وأنها لا تعقب إلا الدمار والبلاء ولا تترك بعد انتهائها إلا الدماء والبؤس والنكبات والموت والفاقة، وبخاصة فى الشعوب التعيسة

التى تتعرض لكل هذا الويل بدافع من جنون أمرائها وحكامها.

دعم سلى كتابه بشواهد من الحروب التى سبق أن اشتركت فيها فرنسا مدافعة كانت أو مهاجمة فلم تكن لها من نتائج إلا المشاق والآلام.

إلا أنه ليس مثل كروشيه يستنكر الحرب على إطلاقها، ولكنه يستنكر الحرب التى تقع بين دول أوروبية فحسب، أما الحرب التى تكون ضد المسكوف (روسيا) أو ضد الأتراك (المسلمين) فهى فى رأيه حرب مشروعة لأنها ضد كفار!!

وإذن فحقيقة الأمر فى مشروع سلى أنه يدعو إلى تكوين حكومة جامعة تضم الشعوب المسيحية فى القارة الأوروبية، وتتكون من العناصر الآتية:

أولا: الدول ذات النظام الملكى الوراثى مثل: فرنسا، وبريطانيا العظمى، والدانيمرك، والسويد.

ثانيا: الدول التى تخضع لنظام ملكى انتخابى مثل: الولايات البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبولندا، وبوهيميا، ونابولى.

ثالثًا: الدول التى تخضع للنظام الجمهورى وهى: سويسرا. والأراضى الواطئة (هولنده) والبندقية، وسردينيا، والولايات الإيطالية الشمالية.

وقد اقترح سلى لتدعيم أسس مشروعه هذا قواعد رآها تكفل له النجاح وهى:

١ - يقوم الاتحاد بين دول مسيحية لا تخرج مذاهبها عن الكاثوليكية، والبروتستانتية، والإصلاحية. وبذلك أبعد المذهب الأرثوذكسى الذى كان سائدًا فى روسيا أو المسكوف كما يسميها.

٢ - يكون أصحاب هذه المذاهب المشتركون فى إقامة الاتحاد متساويين فى اتساع الأقاليم، وفى عدد السكان، وهو يبغى من ذلك ألا يطغى مذهب على آخر.

٣ - بعد أن يتكون الاتحاد تقسيم الأقاليم بين أعضائه بحيث تصبح كل الدول الأعضاء متساوية فى القوة وفى اتساع الإقليم. ولتحقيق ذلك تقسم رقعة بلاد الدول الأعضاء إلى خمس عشرة منطقة متساوية، وتصبح كل منطقة عضوا فى الاتحاد، فبهذا يختفى شبح طمع الأقوياء فى الضعفاء فتزول الحرب.

ويلاحظ أن الاقتراحين الأخيرين نظريان أكثر مما هما عمليان. فهل تقبل دولة كبيرة أن تنتقص أطرافها، وتقتطع بعض أقاليمها ولو كان ذلك لغرض إنسانى نبيل كالغرض الذى يعنيه سلى؟ وإذا كانت بحكم طبيعتها لا تقبل فمن الذى يحملها على ذلك؟

إن سلى يرى ضرورة تنفيذ ذلك، ولو كان هذا التنفيذ عن طريق الالتجاء إلى الحرب. غير أنه استدرك الموقف، فقدر أن منطق الحرب لا يلقى رضاء وعمد إلى منطق الإقناع بالحسنى ودعا الملوك إلى أن يتنازلوا طائعين عن جزء من ممتلكاتهم فى سبيل صالح الإنسانية العام. وهذا أيضًا لم يقنع الملوك، ولم يستجب له أحد.

واقترح سلى أن يكون لهذا الاتحاد مجلس مكون من أعضاء يمثل كل منهم دولة من دول الاتحاد، ويشترط فى هؤلاء الممثلين أن يكونوا من ذوى الحكمة والإدراك السليم، وأن يكون من اختصاص مجلسهم هذا فض ما يقع بين الدول الأعضاء من نزاع.

أشار سلى فى سنة ١٦٥٧ بإدخال تعديل جديد على فكرة تكوين المجلس، فاقترح أن يكون لكل دولة أعضاء ممثلون يتناسبون مع قوتها،

فالبابا، والإمبراطور، وملك فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا العظمى، والدانيمرك، والسويد، وبولونيا، ودوق البندقية لكل منهم حق اختيار أربعة ممثلين، أما ملوك المجر وبوهيميا، ونابولى وسيسيليا، وسردينيا، والمقاطعات السويسرية، والأراضى الواطئة، ودوق فلورنسا، وميلانو، وسافويا، ومانتو، وبارم، وتسودين، وجنوا فيكون لكل منهم حق تعيين ممثلين اثنين، وبذلك يتكون المجلس من ستة وستين ممثلاً يتجددون كل ثلاث سنوات.

يتضمن اقتراحه هذا معنى تنازله عن فكرة المساواة التى نادى بها أولا بين الدول الأعضاء. وأشار بتقسيم هذا المجلس إلى ثلاثة أفرع متساوية، ولكل فرع مقر خاص، فتكون مدينة كراكوفيا ببولونيا مقرا لفرع المجلس الذى يتولى الاشراف على بولونيا، والسويد، والدانيمرك، وألمانيا.

كما تكون مدينة ترانت بإيطاليا مقرًّا للفرع المشرف على سويسرا، والتيرول، والمجر، ونابولى، وسيسيليا.

بينما تكون مدينة باريس مقر الفرع الثالث المشرف على فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا العظمى، وولايات الأرض الواطئة (هولنده).

وتقدم سلى فى سنة ١٦٠٩ بتعديل جديد للهيئة التى قرر أن تشرف على الاتحاد، فاقترح تكوين سبعة مجالس منها مجلس عام يتكون من جميع الأعضاء، والمجالس الأخرى توزع على ست مناطق يشرف على كل منطقة مجلس يتخذ إحدى مدن منطقته مقرًّا له، ويعتبر المجلس العام بمثابة هيئة عليا تستأنف لديها القرارات والأحكام التى تصدر من المجالس الفرعية، ولا يرضى عنها من صدرت ضدهم.

ويرى أصدقاء سلى والمؤيدون له أنه لو طال أجل الملك هنرى وأمهلته المنية سنتين لانتقل مشروع وزيره سلى من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ.

إلا أن دراسة المشروع يتبين منها غير ما ذهب إليه هؤلاء الأصدقاء والأنصار، فهو فى حقيقة أمره مشروع خيالى أكثر مما هو عملى، وتنفيذه آنذاك يعتبر من أعسر الأمور، إن لم يكن مستحيلاً فى مثل الظروف التى كانت فيها أوروبا فى ذلك الحين.

إلا أن الذى يجب ألا ينسى أن هذا المشروع أبرز أمرين لهما شأن كبير فى فكرة الاتحاد الدولى :

- أولهما : اللامركزية : فقد كان أول من فكر فى بناء هذا الاتحاد على علة فروع إقليمية، وبدون ذلك يعتبر الاتحاد مقصرًا فى أداء رسالته.

- ثانيهما : المساواة بين أعضاء هذا الاتحاد : فقد اقترح أن تقوم بين الدول الأعضاء مساواة فعلية وبذلك يزول الشر الذى يترتب على وجود دول كبيرة تطغى على الدول الصغيرة، وبدون هذه المساواة يعجز الاتحاد عن أداء رسالته.

٦ - مشروع ليبنتس :

ليبنتس فيلسوف ألمانى، يعتبر من أكبر مفكرى عصره. توفى سنة ١٧١٦.

نظر ليبنتس إلى السلام من وجهة تخالف وجهة من سبقوه، وذهب فى تفسيره وتحليله مذهبًا جديدًا. لقد رأى أن السلام لا يقتصر على منع قيام المنازعات ولا على مجرد القضاء على الخلافات، أو منع التجاء الدول إلى استعمال القوة. إنما السلام الحق فى رأيه هو أن يقوم تنظيم دولى يتولى إخضاع تلك المنازعات لقواعد ونظم تحل على أساسها.

لهذا عمد إلى وضع مشروع لهذا التنظيم فى سنة ١٦٧٠ وهو يومئذ فى الرابعة والعشرين من عمره. فحوى مشروعه هذا أن يقوم اتحاد بين جميع

الدول الأوروبية لتتمكن فى ظل هذا الاتحاد من محاربة الدولة العثمانية، فإذا ما تم التغلب عليها فى ظل هذا الاتحاد تقسم ممتلكاتها بين الدول الأعضاء. ورأى أن يرضى فرنسا بأن يجعل لها أخصب إقليم وهو مصر، فلكى لا تظل فرنسا سببًا فى تعكير جو الأمن والسلام أشار بأن تكون مصر من نصيب الملك الفرنسى لويس الرابع عشر لأن إشباع رغبته سيجعل فرنسا تتحد مع الدول الأوروبية الأخرى على أساس من الود والإخاء.

ومن المصادفات أن خلافًا كان ناشبًا يومئذ بين الملك لويس الرابع عشر وبين سلطان تركيا فاستدعى الفيلسوف ليبنتس لينتفع بآرائه، غير أن النزاع سوى بين العاهلين قبل وصوله، فلم يتح له أن يقابل الملك، وراح مشروعه فى زوايا الإهمال.

وتقدم سنة ١٦٧٦ بمشروع جديد ينادى فيه بتكوين اتحاد دولى تكون رياسته الروحية للبابا، ورياسته الدنيوية للإمبراطور، ويكون له مجلس (سيناتو) يتولى الفصل فيما قد يقع بين الأمراء من خلاف أو منازعات. ولم يلق مشروعه هذا أى نجاح ولم يتردد له أى صدى بين الدول، غير أنه لم ييأس بل ظل يدعو إلى فكرة التنظيم الدولى بما يستطيع من وسائل، ومن هذا أنه أخذ يراسل القس سان بيير - وسيأتى الحديث عنه فيما بعد - ظل يراسله، ويراسل الملوك والأمراء داعيًا إلى السلام، مشيرًا إلى الطرق التى يمكن أن تؤدى إلى استتبابه.

وله فى مكافحة الحرب أفكار طريفة، منها: أن يقوم اتحاد يلزم الملوك والأمراء بأن يودعوا قدرًا من المال لدى خزانة محكمة دولية تنشأ لذلك، وتكون تلك الأموال ضمانًا لتنفيذ ما قد يصدر من هذه المحكمة من أحكام. وتتفاوت مقادير المال المودع بتفاوت الدول كبرًا وصغرًا وفقرًا

وغنىً. فاقترح أن يودع ملك فرنسا مائة مليون دينار ثم تودع كل مملكة على أساس هذه النسبة.

ولما أحس بدنو أجله، آلمه أن جميع آرائه فى إقامة اتحاد دولى قد فشلت فأخذ يدعو إلى نشر السلام عن طريق الثقافة والعلم لاعتقاده أن اتحاد الشعوب فيهما يقرب بينهما. واستطاع أن يقنع ملك بروسيا بإنشاء مجمع للعلوم فى مدينة برلين ليكون مثالاً تحتذيه الدول الأخرى فإذا عمت هذه المعاهد تقارب أهل الفكر والعلم فى مختلف البلاد، وقوى تضامنهم، وتيسر بذلك نشر فكرة حكومة دولية تحرس السلام العالمى ولهذا نستطيع أن نقول إن ليبنتس تعتبر أفكاره النواة الأولى لفكرة منظمة «اليونسكو».

٧ – مشروع القس سان بيير:

ولد القس سان بيير سنة ١٦٥٩ قريبًا من مدينة شاربورج، ثم انتقل إلى باريس واتصل بأهل الفكر وكبار الكتاب. واشترك فى مؤتمر أو ترخت بهولنده وهو الذى انعقد سنة ١٧١٢ بوصفه عضوًا فى سكرتيرية السفير الفرنسى بولنياك. وعلى أثر اشتراكه فى هذا المؤتمر ألف كتابًا فى جزءين يقعان فى ١٢٠٠ صفحة، وعنوانه: «فى سبيل سلام دائم لأوروبا» وانقسم الكتابان إلى سبعة أجزاء، بحث فى الثلاثة الأولى منها سياسة توازن القوى، وسياسة إبرام المعاهدات، وهاجم هذه السياسة واستنكرها وأثبت بلباقة أن توازن القوى لا يمكن أن يؤدى إلى استتباب السلام، لأن الدول غير متساوية، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء، أو بسبب الانقلابات الداخلية. ويقول: هب أننا توصلنا إلى وجود تعادل فى القوى بين الدول فكيف نصل إلى إيجاد تعادل فى اللباقة أو الذكاء بين الحكام؟

إن السلام فى رأيه ليس وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى. ثم يشرح هذه الفكرة شرحًا طريفًا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية، وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أى عدوان يقع عليها. ولا يتم ذلك إلا بإقامة اتحاد بين الدول الأوروبية.

والجزء الرابع من كتابه يتضمن تفصيل مشروع الاتحاد، وقد صاغ هذا المشروع فى سبع وثلاثين مادة قسمها على الوضع التالى:

١ - مواد أساسية لا يجوز تغيير شىء منها إلا بإجماع آراء الدول الأعضاء وهى اثنتا عشرة مادة.

٢ - مواد هامة، وتقبل التغيير بموافقة ثلثى الأعضاء، وعددها ثمان.

٣ - مواد مفيدة ويمكن تغييرها بموافقة أغلبية بسيطة. وعددها، سبع.

وأهم ما اشتملت عليه المواد الأساسية ما يأتى:

- يتكون الاتحاد من كافة الدول الأوروبية ومنها روسيا، وبذلك يكون عددها ٢٤ دولة تكون لها مجلسًا يشرف على الاتحاد.

- لا يكون فى الاتحاد مقاعد لكل من: المسلمين المجاورين لأوروبا، ولا للتتار أو الأتراك أو التونسيين أو الطرابلسيين، أو الجزائرين، أو المراكشيين ولكن يوصى الاتحاد أن يكون على سلام دائم معهم ليكفل للدول الأعضاء نشر تجارتها فى هذه الجهات. وفى سبيل ذلك يبيح الاتحاد لكل دولة منها أن ترسل عنها مندوبًا مقيمًا إلى المدينة التى يختارها الاتحاد مقرًا له، ويسميها «مدينة السلام».

- ليس للاتحاد حق التداخل فى الشئون الخاصة للدول الأعضاء ما لم يكن ذلك للقضاء على ثورة يراد بها قلب نظام الحكم فيؤثر ذلك فى الاتحاد.

- ليس لملك أو أمير، أو ورثة كل منهما حق محاولة توسيع إقليمه عما كان عليه وقت الانضمام إلى الاتحاد.

- ليس لملك أو أمير أن يتنازل عن جزء من أقاليمه أو يتبادله مع آخرين إلا بعد عرض الأمر على الاتحاد، وموافقة ثلاثة أرباع الدول المكونة له ليكون الاتحاد ضامنًا للتغيير الذى يطرأ.

- مجلس الاتحاد مختص بالفصل فى كل خلاف يقع بين الدول الأعضاء، وتصدر الأحكام الابتدائية بالأغلبية، أما الحكم النهائى فيكون بأغلبية ثلثى الأعضاء.

- كل ملك يرفض تنفيذ قرار المجلس، أو يحاول تعكير السلام بالاستعداد للحرب يرغم على احترام قانون الاتحاد بقوة السلاح، وإذا هزمه الاتحاد فى الحرب يجرده من السلاح، ويرغمه على دفع كل ما تكبده الاتحاد فى الحرب من نفقات.

- يتولى الاتحاد وضع القوانين التى تكفل تشجيع تبادل التجارة بين الدول الأعضاء.

أما المواد الهامة فترمى إلى وضع الأسس التى تكفل تقوية الاتحاد وتدعيمه وتنظيم سير العمل فيه.

ففى المادة الأولى حدد مقر الاتحاد، واقترح أن يكون مدينة (أوترخت) وأطلق عليها اسم (مدينة السلام)، وبرر اختياره لها بأن الهولنديين شعب تجارى طبيعته الهدوء، وهذه الصفات تجعله يعنى باستتباب الأمن والسلام. ثم إن هذه المدينة تكفل للأعضاء إقامة طيبة تهدأ فيها أعصابهم لما تمتاز به من طيب الهدوء وعذوبة الماء، وهدوء الأعصاب مما يساعد على حسن التفاهم بين الأعضاء.

ومن النصوص الهامة أن يعقد فى كل دولة عضو اجتماع سنوى ويتكون من رئيس الدولة، ومعه خمسون من الوزراء والأمراء، وكبار الضباط ويقسمون فى احتفال شعبى أنهم سيعملون بكل جهدهم على الاحتفاظ بالاتحاد، وعلى تنفيذ أحكامه وعلى صيانة السلام.

وإلى جانب هذا النص الذى احتوى على ضمان أدبى لرعاية الاتحاد، ورد نص آخر يحتوى على ضمانٍ مادى، وهو النص الذى يقضى بأن يختار الاتحاد «مندوبًا مقيمًا» فى عاصمة كل دولة عضو، وفى كبريات المدن الهامة، ويوكل إلى هؤلاء المقيمين مراقبة الأحوال فى مناطقهم، والإشراف على تسليح الجيش، وتصل تقريراتهم الدقيقة إلى الاتحاد ليتمكن من معرفة حسن نية الملك أو الأمير، وليمنع من كان سيئ النية منهم أن يقوم بهجوم مفاجىء على غيره من الأعضاء. وضمانًا لذلك كله يؤلف الاتحاد جيشًا دوليًا عاملاً، وينشىء محكمة دائمة.

أما المواد المفيدة فتعالج الموضوعات الآتية:

١ – إقامة استحكامات تكفل سلامة المدينة التى يتخذها الاتحاد مقرًا له وهى التى تسمى «مدينة السلام».

٢ – تعيين قائد عام للجيش الدولى لا يكون منتميًا إلى أى أسرة من الأسر المالكة ويكون قابلاً للعزل بقرار من المجلس.

٣ – تشير المادة الثالثة على الاتحاد أن يعمل على تأليف اتحاد فى آسيا يماثل الاتحاد القائم فى أوروبا ويتعاون معه فى تثبيت الأمن والسلام وفى نشر التجارة وتيسيرها بين القارتين.

يعتبر مشروع القس سان بيير بوجه عام من الناحية النظرية أكمل المشروعات التى وضعت لإقامة حكومة دولية وأدقها. إلا أنه من الناحية العملية بعيد أشد البعد عما يلائم الأحوال الدولية. وقد يكون أطرف

ما نختتم به هذا المشروع تعليق الكردينال فلورى عليه إذ أرسل إلى القس خطابًا يقول له فيه : «قد خلا مشروعك من نص هام، وهو أن تقرر إرسال مبشرين تكـون مهمتهم استمالـة الملوك والأمراء إليـه عسى أن يقتنعوا بتنفيذ ما اشتمل عليه من أحكام».

٨ - مشروع إيمانويل كانت :

قضى الفيلسوف كانت كل حياته من سنة ١٧٢٤ إلى سنة ١٨٠٤ فى مدينة كونكسبرج إحدى مدن بروسيا الشرقية. ويعتبر من زعماء الفلسفة العالميين، وقد تناول قضية السلام العالمى على أنها إحدى قضايا الفلسفة، ثم عالجها فى بحثين هامين نشر أولهما سنة ١٨٧٤ بعنوان : «مقتـرحات رجل دولى للتاريخ العالمى» ونشر ثانيهما سنة ١٧٩٥ بعنوان «نحو السلام الدائم».

تولى فى البحث الأول دراسة قضية الحرب والسلام من وجهة فلسفية، فبدأها بتحليل النفس البشرية فبين أنها ميدان صراع بين سلطان العقل الذى ينتصر للخير وسلطان النفس الأمارة بالسوء.

ومن هذا الصراع الكائن بين العقل والنفس يتولد الخير، لأن ما يعانيه الإنسان من بؤس وفاقة بسبب الحرب يدفعه إلى التماس حياة السلم التى تتيح له المدنية والرقى. ولا شىء يوصله إلى المجال الطبيعى الذى تنمو فيه قواه إلا العدالة التى تمهد له الوصول إلى ما يشتهى.

ثم ينتهى كانت من هذا التحليل الخاص بالأفراد إلى تحليل المجتمع الدولى، فيبين أن فيه هو أيضًا صراعًا بين سلطان العدل وسلطان الدوافع الشريرة، ثم يقرر أن الحرب التى تقع بين الأمم ليست إلا صراعًا بين قوتين مختلفتين ولا مفر من وقوعها فى فترة تطور الجنس البشرى، ويقرر

أنه «كما أن الإنسان وصل إلى التغلب على ميول نفسه الشريرة، واستطاع أن يخضعها للقانون «فكذلك الأمم تستطيع بشيء من الحكمة أن تتخلص من الحروب التي لا يتولد عنها غير البغضاء، والعداوة، وحلول الشر والنكبات فالطبيعة إذن هي التي ستدفع الناس إلى السعى فى تأسيس عصبة دولية تتحد فيها قوات الأمم تحت ظل إرادة مشتركة، واتجاه موحد، وتصدر فى ظل القانون العام ما تراه صالحًا من الأحكام والقرارات.

وخلاصة رأيه أن الظروف التى أرغمت الرجل الفطرى على حياة اجتماعية ذات قوانين هى نفسها الظروف التى ستحمل الأمم على التماس هذه الحياة فى المجتمع الدولى حيث الأمن والسلام فى ظل دستور عام يخضع الجميع لأحكامه، وتصبح الوحدات السياسية فى المحيط الدولى أشبه بالأقسام الإقليمية أو المقاطعات فى الدولة الواحدة.

يبدو الفيلسوف متفائلاً فى ختام تصويره للمجتمع الدولى الذى يبشر بميلاده مستقبلاً فيقول:

«فى الوقت الذى تبلغ فيه الإنسانية هذه المرحلة من التطور سيكون قد اختفى كثير من التناقض، وأسباب الاحتكار، وبواعث التنافر الداخلية والخارجية، فإن لم تختف اختفاءً قاطعًا فإن وطأتها ستخف إلى حد كبير».

أولى «كانت» الناحية العملية لقضية السلام عناية كبرى فى بحثه الثانى، وضمن الجزء الأول منه نصوص معاهدة سلام دائم بين الأمم.

والمادة الأولى من هذه النصوص تقرر إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التى تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة لحرب أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة، وبعبارة وجيزة

يجب اعتبار كل معاهدة ترمى إلى هجوم أو توسع على حساب دولة أخرى - يجب اعتبارها باطلة.

وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز لأى دولة أن تمتلك إقليما من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة، أو التبادل أو الشراء.

وتقضى المادة الثالثة بوجوب تسريح الجيوش المنظمة، لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

وتقضى المادة الرابعة بتحريم القروض الأجنبية، نظرًا لما تثيره من مشاكل فقد تتخذها الدول الدائنة وسيلة للضغط السياسى على الدول المدينة، أو قد تؤدى هذه القروض إلى أن تستخدم الدول الدائنة موارد الدولة المدينة، أو تحاول السيطرة عليها مباشرة أو عن طريق غير مباشر.

وتنص المادة الخامسة من مشروعه على عدم جواز التدخل فى الشئون الخاصة بالدول لأن هذا التدخل يبيح للدول ذات المطامع أن تنتهز فرصة وقوع أحداث داخلية وتسعى لتحقيق مطامعها ويترتب على ذلك زيادة التوتر بين الدول. على أن الثورات الداخلية قد لا تهدد السلام الدولى إذا تركت وشأنها حتى تستنفد طاقتها، وتصل إلى نهايتها.

أما المادة السادسة فإنها تحرم على المحاربين استعمال وسائل غير مشروعة فقد يترتب على استعمال هذه الوسائل فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام. ومما يعتبر وسائل غير مشروعة : عدم احترام معاهدات الهدنة، أو اغتيال الملوك والرؤساء، أو العمل على إثارة قلاقل داخلية فى إقليم دولة ما.

ويرمى الفيلسوف كانت من هذا كله إلى تنظيم قانون الحرب، وتلك هى النصوص المبدئية التى وضعها لمعاهدة السلام الدائم.

أما النصوص الأساسية فثلاثة :

١ - يجب أن تخضع كافة الأمم للنظام الجمهورى، ويعنى به الحكم الذى يستند إلى رأى الأغلبية أى النظام الديموقراطى الذى لا تستطيع حكومة أن تعلن حربًا فى ظله ما لم تحصل على موافقة تامة من جانب الشعب، وفى ذلك كسب لقضية السلام لأن الشعوب تنفر بطبيعتها من الحرب، وتحرص غالبًا على أن يسود السلام.

٢ - يجب أن يكون الاتحاد مكونًا من دول مستقلة تخضع للقانون الدولى ويقوم اتحادها على معاهدات غايتها إنهاء كافة الحروب، وإقامة سلام دائم، ولا تكون كمعاهدات الصلح التى ترمى إلى إنهاء حرب معينة.

ويلاحظ أنه لم يفصل القواعد التى يقوم عليها هذا الاتحاد بل اكتفى بعرض مثله العليا، وإيضاح مبادئه الفلسفية.

٣ - يجب أن تكون للقانون الدولى سيادة تنظيم العلاقات بين مختلف الشعوب. وبذلك يعامل كل أجنبى يحل فى دولة أخرى معاملة المواطن لا معاملة العدو. وهى يرمى بهذا إلى تمكين التضامن بين مختلف الشعوب. وله فى تفسير هذه المادة عبارة فلسفية عميقة يقول فيها : «توحد الطبيعة بين الشعوب عن طريق شعور الأنانية المتبادل».

ولقد كشف الفيلسوف «كانت» فى دعوته لقضية السلام عن أخطاء المفكرين الذين سبقوه. فقد بنوا مشروعاتهم لإقامة اتحاد دولى على قواعد الاتحاد بين الملوك والأسر الحاكمة. أما هو فقد بين أن هذا ليس طريقًا صحيحًا لإقامة سلام دائم، لأن السلام الدائم لا تبنيه إلا الشعوب، ولا يكون له دوام إلا إذا خضع لرقابتها، ولن تتمكن الشعوب من ممارسة حقها فى الرقابة إلا إذا كانت خاضعة للنظام الديموقراطى.

إن الشعوب هى التى تكوى بنيران الحروب، وهى التى تتحمل آلامها، وتتعرض لدمارها فمن الطبيعى أن تكون أشد استنكارًا لها، وأكثر سعيًا إلى الخلاص من شرورها.

واشتراك الرأى العام والشعوب فى قضية السلام هو المحور الذى تدور حوله مشروعات المدرسة الأنجلو سكسونية.

الفصل الثانى

الحكومة العالمية
فى رأى المدرسة الأنجلو سكسونية

١ - مشروع توماس مورس :

ولد توماس مورس فى لندن سنة ١٤٧٧ ، ودرس فى جامعة أكسفورد وظل يتدرج فى مناصب الدولة حتى صار المتحدث بلسان مجلس العموم، ثم عين وزيرًا. غير أن خلافًا ثار بينه وبين الملك هنرى الثامن، وتطور هذا الخلاف حتى أدى إلى الحكم عليه بقطع رأسه، وقد نفذ فيه الحكم سنة ١٥٣٥.

وفى سنة ١٥١٥ كان فى بعثة ديبلوماسية فى الأقاليم البلجيكية، وأثناء هذه الرحلة ألف كتابًا سماه «أيتوبيا» وصف فيه دولة مثالية أطلق عليها هذا الاسم، وسمى سكانها «الأيتوبيين» ووصف هذه الدولة بأنها تعيش فى سلام دائم مصدره تعديل نظامها الاجتماعى تعديلاً جعلها أمة لا تتحكم فيها الفوارق الاجتماعية أو الطبقات، ولا يوجد فيها فقراء.

وخلاصة آرائه أن تحويل الإنسان من مخلوق سفاك للدماء إلى إنسان محب للسلام أمر ممكن إذا استطعنا السيطرة على غرائزه بإصلاح وضعه الاجتماعى.

وقد تكون فلسفته هذه هى النواة الأولى للفلسفة الماركسية التى ترى أن

تغيير الأوضاع الاجتماعية فى دول العالم، وإحلال النظام الشيوعى محلها يكفل للبشر سلامًا دائمًا.

٢ - مشروع وليم بن :

وليم بن نبيل إنجليزى، وشخصية عالمية ممتازة. كان ينتمى إلى جمعية مسيحية ذات صبغة خاصة تسمى «جماعة الكويكرز» وقد هاجر إلى أمريكا وأسس فيها دولة سميت، فيما بعد، باسمه. وهى «بنسلفانيا» وقد طبق فيها الأحكام والمبادئ التى نادى بها فى كتابه «مشروع للسلام الأوربى فى الحاضر والمستقبل» فجعلها دولة لا تستبيح استعمال القوة فى علاقاتها الداخلية أو الخارجية، ولا تبيح لأى فرد من أهلها حمل السلاح. والآراء التى تضمنها كتابه تتلخص فيما يلى :

١ - أن يقوم بين الدول الأوربية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب. ويتم ذلك بمنع التنافس فى التسلح، على ألا يكون هذا المنع ماسًا بالشئون الداخلية لأية دولة، أو متعارضًا مع سيادتها، أو ضارًا باقتصادياتها.

٢ - يقوم بمعاونة الاتحاد فى أداء هذه الرسالة برلمان مؤلف من الدول الأوربية يتولى وضع القواعد العادلة التى يلزم الحكام بمراعاتها. ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل فى كل ما ينشب من خلاف بين الدول، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

٣ - يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوًا، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاء حسب قوتها فيكون للإمبراطورية الألمانية اثنا عشر عضوًا، ولفرنسا عشرة أعضاء ولأسبانيا عشرة، ولإنجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا. . .

٤ - لم يذكر فى مشروعه شيئًا عن الوسائل التى يجب اتخاذها ضد كل دولة لا تنفذ قرارات برلمانه المقترح، وقد تكون علة ذلك أن مشروعه يقوم على المسالمة وعلى مبادئ «جماعة الكويكرز» وكلاهما لا يبيح استعمال القوة، ولا التهديد بها. وقد أغفل التعرض لاتخاذ وسائل قهرية لإملاء السلام، وكأنه افترض أن مثل هذه العقبة لن تعترض سبيل مشروعه فاكتفى بأن تكون «قوة الرأى العام» هى العامل القوى فى تنفيذ قرارات البرلمان.

وموجز رأيه أن تنظيم المجتمع الأوربى على أساس من العدل يؤدى حتمًا إلى استتباب السلام، لأن الرأى العام بطبيعته يحب العدل، فهو الحارس الأمين للسلام العام.

٣ - مشروع جريميه بنتام:

ولد جريميه بنتام سنة ١٧٤٨ فى لندن، ولما شب أخذ يعد نفسه ليكون محاميًا مثل والده، لكنه سرعان ما ترك المحاماة وعكف على التأليف فى القانون والفلسفة وتوفى سنة ١٨٣٢.

أما قضية السلام فقد تناول دراستها فى كتابه (مبادئ القانون الدولى العام) وهو مقسم إلى أربعة أبواب، أهمها الباب الرابع الذى جعل عنوانه «مشروع لسلام عالمى دائم»..

وفكرته بشأن تحقيق السلام تتفق مع نظريته الاقتصادية عن المنفعة. فمشروعه يهدف إلى تحقيق أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد. وأكبر عدد فى نظره هو شعوب العالم قاطبة. **فغاية السياسى يجب ألا تقف عند حدود بنى جنسه يسعى لتحقيق السعادة لهم وحدهم، بل يجب أن يتخطى الحدود القومية فيعمل على نشر الرخاء والسلام بين أبناء البشر جميعًا. ويقدم لتحقيق هذه الأهداف المقترحات الآتية:**

١ – تخفيض سلاح كافة الدول.

٢ – تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها. ويشير بذلك إلى إنجلترا وفرنسا ثم يحلل السياسة الإنجليزية ويستنبط من تحليله أنه ليس من مصلحة إنجلترا أو فرنسا أن تكون لهما أية مستعمرة، ولا أن تبرم إحداهما أية معاهدة مع دولة أجنبية، ولا أن تكون لها قوات بحرية أكثر من التى تكفى لمكافحة القرصان.

ثم يأخذ بعد ذلك فى توضيح آثار التنازل عن المستعمرات، فيبين أنه سيكون من أسباب استتباب السلام. لأن امتلاك مستعمرات فيما وراء البحار من أسباب إثارة المنازعات، وتوسيع مجالها، وتثور الحروب من أجلها. وبخاصة لأن حجج تملك هذه المستعمرات قابلة للأخذ والرد، خاضعة للنقاش والجدل. وفوق هذا وذاك فإن كثيرًا من المستعمرات تكون عبئًا على المستعمر، لا تزيده شيئًا بل تستنفد من إيراده أموالاً يكون الشعب الأصيل أولى بها وأحق.

٣ – مكافحة المعاهدات السرية، والديبلوماسية الخفية لأنهما تعكران جو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضاياهما.

٤ – تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلاد.

٥ – إنشاء محكمة عدل دولية تفصل فى الخصومات، ولكن ليس لها أن تفرض عقوبات.

٦ – تكوين ما يسمى (ديت) أى هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة. وتكون المناقشات فى تلك الهيئة علنية ليكون الرأى العام العالمى على علم بقضاياه. وليدافع عن السلام والأمن.

ونستطيع أن نفهم من كل هذا أن بنتام يعتبر فى طليعة المنادين

بالدبلوماسية المفتوحة، وهى السياسة التى نادى بها الرئيس ولسن فيما بعد، وكلاهما قد فشل فى سياسة الاعتماد على الرأى العام. فكما أن مبادئ بنتام ومشروعاته لم تستطع أن تحول دون الحروب الناجمة عن الثورة الفرنسية. ولا أن تحول دون حروب نابليون كذلك لم تستطع مبادئ الرئيس ولسن أن تحول دون وقوع الحرب العالمية الثانية.

وقد يبدو لمن ينظر إلى المنهج العام للمدرسة الأوربية، والمدرسة الأنجلوسكسونية نظرة غير عميقة أنه ليس بينهما فرق جوهرى. فكلا المنهجين يدعو إلى إقامة اتحاد دولى يكفل السلام والأمن، وكلاهما يقترح إنشاء أنظمة لتحقيق هذه الغاية. ولكن إذا تعمق الإنسان فى الدرس ظهر له ما بينهما من فروق جوهرية : **فالاتحاد الذى تقترحه المدرسة الأوربية يستند إلى قوة مادية تفرض العقوبات الرادعة على كل دولة تخل بالتزاماتها، أو تعكر جو السلام العالمى، أما الاتحاد الأنجلوسكسونى فيعتمد على قوة الرأى العام الذى يجعل الدول تخشى بأسه فلا تخل بالتزاماتها، ولا تتوانى فى تنفيذ ما يفرضه عليها التنظيم الدولى.**

الفصل الثالث

الحكومة العالمية
فى رأى المدرسة الإسلامية

ليس فى تاريخ الدول الإسلامية دعوة صريحة إلى إقامة حكومة عالمية، ولا إلى ما يسميه القانون الدولى (تنظيمًا دوليًّا)، وعلة ذلك أن الإسلام جعل من العرب أولاً، ثم منهم وممن تبع دينهم من الأمم الأخرى ثانيًا أمة موحدة، عليها أن تتماسك وتتناصر، وتتحد فى ظل الدين ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا﴾ ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾. وقد أشرف النبى على هذه الدولة منذ مولدها، ثم صارت من بعده إلى خلفاء يجمع كل منهم فى يده بين سلطة الدين وسلطة الدنيا، وكل ولاية عضو فى جسم الدولة فى ظل الخليفة وليس لولاية أن تعدو على الأخرى فإن فعلت كانت كل الولايات الأخرى (تنظيمًا) يقف فى وجهها، ويردها إلى صوابها، ويقضى على أسباب الخلاف والنزاع ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾. ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾.

وفى ظل هذه الدولة الموحدة وتلك الحكومة المركزية لا تخطر بالأذهان فكرة الحكومة العالمية، ومما يؤيد ذلك أنه لما ضعف أمر الخلافة فى العهد

العباسى الثانى، وانقسمت الدولة الموحدة إلى دويلات كان أكبر ما يسعى إليه حاكم كل دولة أو إقليم أن يتقرب من الخليفة لنيل رضائه ليكون ذلك من عوامل تثبيته فى حكمه عن طريق الصبغة الشرعية التى يضفيها عليه اعتراف الخليفة به.

ولم يفكروا، كذلك، فى إقامة اتحاد دولى يجمع بين دولتهم الإسلامية والدول الأخرى غير الإسلامية إذ أن الإسلام لا يعترف بدين غيره ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾. ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾. وما دام الأمر كذلك فالإسلام لا يعترف بالدول غير الإسلامية بل يعدها ديار شرك تجب محاربتها، ولا يجوز عقد معاهدة معها ﴿كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله﴾. ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾.

أما أهل الكتاب الذين يعاهدون المسلمين فعليهم أن يعطوا الجزية ويعيشوا آمنين داخل الدولة، لهذا كله كان طبيعيًا ألا يتجه تفكير المسلمين إلى تأسيس تنظيم على النسق الدولى الذى نفهمه الآن.

إلا أن هناك مفكرين من العرب ومن المسلمين قاموا بين حين وحين بدعوة ترمى إلى ضرورة الاتحاد والتنظيم بين الدول، وسنعرض لبحث آراء اثنين منهم، أحدهما نادى بدعوته فى منتصف القرن الثامن، وأفكاره متأثرة إلى حد كبير بالفلسفة اليونانية القديمة وهو الفارابى، وثانيهما نادى بدعوته فى أواخر القرن التاسع عشر، ونزعته غربية فى جوهرها، إسلامية فى مظهرها. وهو الكواكبى.

١ - مشروع الفارابى :

ولد أبو نصر الفارابى بمدينة فاراب إحدى مدن البلاد التركية، واستقر فى العراق ثم قدم إلى حلب، واتصل بسيف الدولة بن حمدان الذى عرف

فضله وعلمه فأكرمه، وقربه، وفى وقته كانت الثقافة اليونانية القديمة قد أثمرت ثمرتها فى العرب، وطبعت كثيرًا من علمائهم بطابعها حتى ظهرت آثارها فى كثير من الشعراء والكتاب والعلماء ومنهم الفارابى الذى تأثر بجمهورية أفلاطون تأثرًا كبيرًا. ومات الفارابى بدمشق سنة ٣٣٩هـ الموافقة لسنة ٩٥٠ ميلادية.

ويعنينا من آثاره كتاب «آراء أهل المدينة الفاضلة» وهو دعوة إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. ويشير فيه إلى طبيعة ما بين مختلف الشعوب من تضامن إذ يقول: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذى لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه فى قوامه».

ثم قسم المجتمع الإنسانى إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة. وقسم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهى: العظمى، والوسطى، والصغرى.

وعرف العظمى بأنها: «اجتماعات الجماعة فى المعمورة» ثم قال: «الاجتماع الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل. والأمة التى تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هى الأمة الفاضلة. وكذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التى فيها يتعاونون على بلوغ السعادة».

عرف الفارابى المجتمع الفاضل، ولكن لم يوضح أسلوب تأليفه، ولم يضع قواعد تنظيمه على نحو ما عرفنا عن المفكرين الأوربيين الذين بسطنا بعض آرائهم. وكل ما عنى به فى تلك الحكومة التى سماها «المعمورة الفاضلة» هو أمر الرئيس. فاقترح أن يكون شخصًا واحدًا «لا يرأسه إنسان آخر أصلا، وهو الإمام، وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة، وهو رئيس الأمة الفاضلة، ورئيس المعمورة فى الأرض كلها».

ولم يعرض للأساليب التى يتعين على هذا الرئيس أن يأخذ بها فى حكمه، ولا للنظم التى تسير عليها الأمم الفاضلة، وإنما اكتفى بسرد الصفات الواجب توافرها فى هذا الرئيس فقال: «ولا يمكن أن تصير هذه الحال (الرياسة) إلا لمن اجتمعت فيه بالطبع اثنتا عشرة خصلة قد فطر عليها» ومجمل هذه الصفات التى ذكرها هى أن يكون حكيما، قوى الجسم، قوى العزيمة، جيد الفم، جيد الحفظ، وافر الذكاء، حسن العبارة، محبًّا للعلم، يتحمل المتاعب فى سبيله، غير شره فى اللذات الجسدية، محبًّا للصدق، كريم النفس، عادلاً ينصف الناس حتى من نفسه وأهله، ويكون شجاعًا مقدامًا.

ثم يعقب على هذا بأن اجتماع كل هذه الصفات فى شخص واحد يكون نادرًا، فإن اتيح توافرها فى إنسان كان هو الرئيس، وإلا فالرئيس هو من اجتمع فيه أكبر قدر ممكن من هذه الصفات.

وإذا لم يوجد الإنسان الذى تجتمع فيه أكثر هذه الصفات، ولكن وجد اثنان أحدهما حكيم، والآخر فيه الصفات الباقية يتوليان الرياسة معًا ليكون أحدهما مكملاً للآخر.

فإذا تفرقت هذه الصفات فى أكثر من اثنين «وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل».

ويرى أن الحكمة هى أهم صفات الرئيس الأعلى. فإذا لم توجد هذه الصفة فى أحد بقيت المدينة الفاضلة بدون رئيس، وهذا يؤدى بها إلى الهلاك.

وبالجملة فإن آراء الفارابى تتلخص فيما يلى:

١ - يجب أن يقوم بين الشعوب اتحاد، لأنها جميعا فى حاجة إلى بعضها.

٢ - يكون هذا الاتحاد تحت رياسة شخص واحد.

٣ - إذا لم يوجد شخص واحد يصلح للملك تكون الرياسة لجماعة تتكامل فى مجموعتهم هذه الصفات.

٤ - ليست العبرة بالنظم والقوانين، ولكنها العبرة بالصفات والأخلاق التى يكون الرئيس مطبوعًا عليها.

لقد اهتم الفارابى بصفات الرئيس الأعلى للحكومة العالمية أكثر مما اهتم بالنظم والقوانين. أما المفكرون الأوربيون فقد حصروا كل جهدهم فى تنسيق النظم والقوانين دون أن يفكروا فى الصفات الواجب توافرها فى المشرفين على هذه الحكومات.

٢ - مشروع الكواكبى:

السيد عبد الرحمن الكواكبى ربيب بيت كريم فى حلب. ولد سنة ١٨٤٨ وكانت نقابة الأشراف تنحصر فى أسرته، فنشأ من صغره نشأة علمية خلقية، وتولى بعض وظائف الحكومة فى سوريا، ثم تخلى عنها، وقام ببعض الأعمال التجارية، وطاف كثيرًا من البلاد الإسلامية دارسًا وباحثًا. وتوفى بمصر سنة ١٩٠٢.

كافح ظلم الحكام، وقسوة الاستعمار بتأليف كتاب (طبائع الاستبداد). وكان من دعاة اتحاد الشعوب الإسلامية فألف كتاب (أم القرى) الذى يحمل أول دعوة لربط البلاد الإسلامية عن طريق اتحاد دولى. ونهج فى كتابه هذا أسلوبًا قصصيًّا، فتحدث عن جمعية إسلامية عقدت فى مكة حضرها ممثل أو أكثر لكل قطر إسلامى. فكان فيها ممثل للشام، وممثل للإسكندرية وآخر لمصر، وممثل للقدس، ولليمن، والبصرة، ونجد، والمدينة المنورة، ومكة، وتونس، وفاس، وممثل لكل من

مسلمى إنجلترا، ومسلمى الروم، والأكـراد وتبريـز، والتتار، وفـزان، وتركيا، وأفغانستان، والهند، والسند، والصين.

وأسندت الرياسة إلى ممثل مكة، والسكرتارية إلى السيد الفراق (يعنى نفسه) ويبدو من هذا أن مشروعـه موضعى إذ أنـه مقصور عـلى الدول الإسلامية وحدها. فهو بهذا مقابل لمشروع الكاتب الفـرنسى بيير ديبـوا الذى دعا إلى اتحاد الدول الأوربية المسيحية.

ويعزو الكواكبى عقـد هذه الجمعيـة إلى البحث عن علاج للضعف الذى أصاب كافة الشعوب الإسلامية، ويذكر أن رأى الجماعة قد استقر على حصر البحث فى أربع نقط ابتدائية هى :

١ - بيان الحال الحاضرة، ووصف أعراضها بوجه عام.

٢ - بيان أن الجهل هو مصدر الخلل الذى نزل بهم.

٣ - إنذار الأمة بسوء العاقبـة المحدقـة بهذا انـذارًا هائـلاً تطير منـه النفوس.

٤ - إلقاء التبعة على الأمراء، والعلماء، وكافة المسلمين، وتوجيه اللوم إليهم لتقاعدهم عن النهضة بسبب تفوقهم وعدم اتحادهم.

وتبارى الأعضاء فى تفسير أسباب فتور الأمة فمنهم من أرجع ذلك إلى الفقر ومنهم من أرجعه إلى سيادة العقيدة الجبرية، ومنهم من قال إنما هو تحول السياسة الإسلامية من ديمقراطية إلى استبداديـة، ومنهم من نسب ذلك إلى إهمال الأخذ بالدين، ومنهم من ألقى المسئولية كلها على رجال الدين وسماهم «الجهلاء ذوى العمائم». ومنهم من جعل السبب فقدان القادة والزعماء الحازمين، وهكذا..

ثم انتقل البحث إلى وسائل علاج هذه الحال فرأت الجمعية أن خير

علاج هو إنشاء جمعية دائمة تعنى بإصلاح أحوال الدول الإسلامية.

ويبدأ السيد الفراتى، وهو الكواكبى، ببيان أهمية التنظيمات الدائمة فقال :

«إن الجمعيات المنتظمة يتسنى لها الثبات على مشروعها عمرًا طويلاً يفى بما لا يفى به عمر الواحد الفرد، وتأتى بأعمالها كلها بعزائم صادقة لا يفسدها التردد. وهذا هو سر ما ورد فى الأثر من أن يد الله مع الجماعة، وهذا هو سر كون الجمعيات تقوم بالعظائم وتأتى بالعجائب».

ثم انتقل إلى دراسة تنظيمه المقترح فوضع مبادئه العامة، وقدم شروط العضوية وبحث فى الهيئات العاملة، وفى طريقة التصويت، وفى غير ذلك من القواعد التى تقوم عليها التنظيمات الدولية الحديثة.

وخلاصة الآراء أن الجمعية تؤلف من مائة عضو منهم عشرة عاملون، وعشرة مستشارون، والباقون أعضاء فخريون. ويكون فيها أعضاء مساعدون لا يدخلون فى حصر معين، بل يكون الباب مفتوحًا أمام كل من يريد الانتساب.

واشترط فى العضوية بوجه عام شروطًا دقيقة قوامها : العفة، والأمانة والإخلاص، وسعة العلم، والقدرة على التأثير، وألا تقل سنه عن الثلاثين ولا تتجاوز الستين بشرط أن يكون سليم الحواس، وأن يكون قادرًا على التفرغ الكامل لخدمة المنظمة، ورعاية شئونها.

واشترط فى الأعضاء العاملين والمستشارين نفس الشروط الواجب توافرها فى العضوية، ويضاف إليها شرط الإلمام باللغة العربية تكلمًا وكتابة، والقدرة على الإقامة فى مقر المنظمة ثمانية أشهر فى كل عام، وأن يحضر الأعضاء العاملون إلى مركز التنظيم للعمل أربع ساعات فى كل

يـوم. أما المستشـارون فيحضرون جلسـة تستغرق يـومًا واحـدًا فى كل أسبوع.

ويشترط فى كل عضو فخرى أن يكون عارفًا، قراءة وكتابة، بإحدى اللغات الآتية وهى : العربية، والتركية، والأوردية، والفارسية. وأن يقدم إلى التنظيم تقريرًا شهريًّا عن حال منطقته، وعما يستلزمه إصلاح أمرها.

ويقترح أن يقوم تنظيمه على الهيئات العاملة الآتية :

١ - الجمعية العامة.

٢ - الهيئة العاملة.

٣ - الهيئة المستشارية.

ولم يذكر تفصيلات إلا عن الجمعية العامة فقال : «تجتمع مرة كل سنة فى أول ذى القعدة، ويدعى إليها الأعضاء، ولا يجـوز لعضو عـامل أن يتخلف».

ومن اختصـاصات هـذه الجمعيـة انتخـاب أعضـاء الهيئـة العـاملة، وانتخاب المستشارين، ولها حق فصل العضو الذى يقع منه ما يخل بشرف العضوية. وتشرف على السياسة العامة للجمعية، وعلى ميزانيتها.

وتكون مكة المكرمة مركزًا رسميًّا للجمعية، وتنشأ لها شُعَب فى الآستانة ومصر وعـدن، والشام، وطهـران، وتفليس، وكلكوتـا، وسنغـافـورة، وتونس، وكابل، ودلهى، ومراكش وغيرها من المواقع المناسبة. وتكـون الشعبة صورة مصغرة من الجمعية المركزية، ولا يجوز خضوع التنظيم لأية حكومة، ولا يجوز أن تتقيد بمذهب دينى خاص (من المـذاهب الأربعة) ويكون شعارها : «لا نعبد إلا الله».

وتجعل الجمعية من أهم أغراضها تعميم التعليم فى البلاد الإسلامية،

والترغيب فى العلوم والفنون النافعة، وإنشاء المدارس العالية التى تساعد على التوسع فى مختلف العلوم والفنون والتخصص فيها، وأن تعمل على توحيد مناهج التعليم وأن تنشىء مجلة شهرية لتأييد أغراضها.

وبناء على ما ورد فى المادة الرابعة عشرة من القانون الأساسى للجمعية «لا تتدخل الجمعية فى الشئون السياسية مطلقًا فيما عدا إرشادات وإخطارات بخصوص مسائل التعليم وتعميمه».

والذى يدرس أسباب قيام الجمعية، ويتعرف أهدافها يستطيع أن يدرك فى يسر وسهولة أن هذه المادة إنما وضعت لتخفى عن أصحاب السلطة أمر **الغرض الرئيسى من قيام هذه الجمعية، وهو تكوين اتحاد إسلامى مع أن ذلك واضح مما جاء فى المادة الرابعة والأربعين من القانون الأساسى إذ تقول: «تسعى الجمعية بعد مضى ثلاث سنوات من انعقادها فى إقناع ملوك المسلمين وأمرائهم لعقد مؤتمر رسمى فى مكة المكرمة يحضره وفود من قبلهم، ويرأسهم مندوب أصغر أولئك الأمراء، ويكون موضوع المذكرات البحث فى السياسة الدينية».**

وهذه المادة تكشف عن حقيقة أغراض الاتحاد، وهو تحوله من تنظيم ثقافى إلى تنظيم سياسى. ويؤيد ذلك ما ورد فى آخر الكتاب من أنه بعد تفرق اجتماعات الجمعية التأسيسية قابل مندوب الهند أميرًا عظيمًا، وأخذ يستطلع رأيه فيما دار فى اجتماعهم، وأطلعه على سجل جمعية أم القرى، وعلى المشروع الخاص بإقامة جمعية دائمة، ودار بينهما حوار يفهم منه أن الأمير انتقد عدم وجود أعضاء من السياسيين الأكفاء، ولذلك لم يظهر اهتمام المنظمة بالشئون السياسية والإدارية. وهذا الحوار وإن كان من إنشاء الكواكبى وخياله إلا أنه يدل على حقيقة اتجاهه فى الدعوة إلى اقامة

تنظيم دولى يشرف على السياسة والإدارة والثقافة لمختلف البلاد الإسلامية.

* * *

إن هذا الكتاب - فى رأينا - **أول مؤلف سياسى يجمع بين التفكير الغربى والتفكير الشرقى**، فقد اقترح لإنهاض البلاد الإسلامية، ولتخليصها من الفتور الذى أصابها، إقامة اتحاد دولى على قواعد ومبادئ على نحو ما نادى به الغربيون. من ضرورة وجود هيئات عاملة، ومكاتب إدارية، وشروط للعضوية، وقواعد للتصويت، ونحو ذلك مما تأخذ به التنظيمات فى الغرب. وهو فى تغليب النعرة الدينية شرقى يشبه أيضًا بعض الغربيين الذين نادوا بإقامة تنظيمات من الدول المسيحية وحدها.

وفيه من التفكير الشرقى الخالص تغليب الجانب الخلقى والروحى، وهو فى هذا يتفق مع الفارابى فكل منهما يعنى بالصفات النفسية التى يجب توافرها فى ذوى السلطان.

ويتلاقى الكواكبى مع سلى وزير هنرى الرابع ملك فرنسا فى أن كلا منهما أشار باللامركزية ودعا إلى إنشاء شعب فى مختلف الأقاليم التى يتألف منها الاتحاد.

وأفكار الكواكبى لم تثمر فى وقته، ولم يتح لمشروعه أن يظهر إلى عالم الوجود فى حياته. إلا أن هذه الأفكار كانت بذرة طيبة أثمرت فيما بعد، ومن هذه الثمرات: الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى، والكتلة الأفريقية الآسيوية، فهذه كلها نتيجة وعى شرقى قام على أسس غربية. وهذا مظهر عبقرية الكواكبى فى كتابه (أم القرى).

الفصل الرابع

التجربة الأولى

ظلت الحكومة العالمية أو التنظيمات الدولية فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلى بها الكتاب، وأفكار تتمخض عنها عقول الفلاسفة. ولكن ما كادت حروب نابليون تضع أوزارها حتى شهر العالم أول محاولة لإنشاء تنظيم يكاد يكون حكومة دولية قائمة بالفعل، لا فى رءوس المفكرين، ولا فى ثنايا الكتب كما كان الحال من قبل..

إلا أن حروب نابليون نبهت دول أوروبا إلى ضرورة التعاون فيما بينها على السلام، وكان انتهاء هذه الحروب فرصة لإجراء تجربة جديدة فى محيط العلاقات الدولية، وقد تبلورت هذه التجربة فى عقد معاهدات، وسلسلة من المؤتمرات الدولية أطلق عليها فيما بعد(الكونسرت الأوروبى) **وتعتبر نواة لأول حكومة دولية أوروبية.**

وفى مؤتمر شاتيون الذى انعقد فى ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وضع أول حجر فى بناء المؤتمر الأوروبى حين صرح ممثلو النمسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا لمندوب نابليون قائلين إنهم لا يمثلون أنفسهم أو دولهم فقط وإنما يتكلمون باسم أوروبا كلها..

ولما عادت فرنسا إلى الحكم الملكى عقد هؤلاء الحلفاء معاهدة باريس فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ وأثبتوا فيها أنهم يعلنون العزم على تقرير سلام

دائم بين الدول يقوم على أساس من التوازن العادل بين القوى المختلفة، ومعنى ذلك أن هؤلاء الحلفاء قد منحوا أنفسهم حق الإشراف على التسويات الإقليمية فى أوروبا.

ودعم أساس المؤتمر الأوروبى بالمحالفة المقدسة، وهى تصريح مشترك صدر عن كل من إمبراطور روسيا، وإمبراطور النمسا، وإمبراطور بروسيا، أعلنوا فيه عزمهم على «أن يسترشدوا فى حكمهم لشعوبهم، وفى علاقاتهم بحكومات الأمم الأخرى بمبادئ المسيحية السمحاء وهى: العدالة، والتسامح، والسلام. وأن يعتبروا أنفسهم إخوانا تربطهم الأخوة الصادقة ببعضهم، وأن ينظروا إلى شعوبهم نظرة الوالد إلى أبنائه». ومع أن هذه المعاهدة لا تتضمن إلا مبادئ عامة لا تقيد الدول الموقعة عليها بأية التزامات محددة، إلا أن واضعها، وهو قيصر روسيا أراد بها أن تكون أول خطوة لإقامة حكم دولى جديد.

والملوك الذين لم يوقعوا هذه المعاهدة فهموا أنها ستكون أداة لحمايتهم من الثورات الداخلية، ولهذا بادروا بالانضمام إليها. وممن بادروا إلى ذلك ملوك فرنسا، والسويد، والنرويج، وأسبانيا، والبرتغال، وهولندة، والدانمرك.

أما إنجلترا فلم توقع على المعاهدة غير أنها دعمتها بأن أبرمت معاهدة رباعية بينها وبين روسيا، وبروسيا، والنمسا. ونصوص هذه المعاهدة الرباعية تلزم الدول الموقعة عليها بأن تحافظ بالقوة المسلحة على الأوضاع الإقليمية والسياسية التى تقررت فى مؤتمرات شومون، وفينا، وباريس، وألا تسمح بعودة عرش فرنسا إلى أحد من أسرة نابليون. ومدة هذه المعاهدة عشرون سنة.

تلك هى المحالفة الرباعية التى تم توقيعها فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥

ويعنينا منها المادة السادسة التى تقول : «لضمان هذه المعاهدة، ولتيسير تنفيذها ولتقوية ما بين الملوك الأربعة من روابط ودية لخير العالم قد اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة على أن تجدد فى فترات معينة محدودة عقد اجتماعات تخصص لبحث المصالح المشتركة، ولدراسة الوسائل التى تكون أنفع لرخاء الشعوب وراحتها وللمحافظة على السلام. وتكون هذه الاجتماعات تحت إشراف الملوك مباشرة أو تحت إشراف رؤسائهم.

وقد يكون هذا النص أول محاولة جدية فى تنفيذ فكرة الحكم الدولى. فهذه الدول العظمى قد كونت من نفسها ما يشبه مجلس أمن يصون سلامة الشعوب، ويعمل لإسعادها. وكانوا يعنون بسلامة الشعوب وقايتها من الثورات التى تعصف بعروش الملوك مثل الثورة الفرنسية.

وقد عقد أول اجتماع للمؤتمر الأوروبى فى أكتوبر سنة ١٨١٨ بمدينة إكس لاشابل وأكبر ما يعنينا منه هو أن قيصر روسيا قدم اقتراحًا بشأن عقد معاهدة عامة تكون فيها كل دول أوربا ضامنة لممتلكات بعضها بعضًا، وضامنة لشكل الحكومات القائمة، ولنظمها السياسية التى يكون معمولاً بها حين توقيع المعاهدة.

وهذا الضمان الجماعى الذى تضمنه اقتراح قيصر روسيا يعتبر نواة للضمان الجماعى الذى ورد فى المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم.

وقد لقى اقتراح قيصر روسيا استحسانًا وموافقة من دولة بروسيا فأيدته، وتقدم ممثلوها فى المؤتمر يقترحون إنشاء جيش دولى يكفل التنفيذ، ويكون مقره مدينة بروكسل، ويتولى قيادته الدوق ولنجتون الذى هزم نابليون فى واقعة واترلو.

إلا أن المشروع لم ينجح لأن إنجلترا رفضت أن ترتبط بأى ضمان جماعى أوروبى، ولكن عدم نجاح المشروع لم يحل دون توالى اجتماع

سلسلة من المؤتمرات لتنظيم المسائل الهامة المتعلقة بأوروبا. فباسم مؤتمر تروياو تدخلت النمسا سنة ١٨٢٠ لإخماد الثورة التى قامت فى البيمون ونابلى، وبتفويض من مؤتمر فيرونا تدخلت فرنسا لقمع الثورة التى قامت فى أسبانيا ضد ملكها فرديناند السابع، وكادت سلطة المؤتمر الأوروبى تصل إلى حد التدخل فى شئون القارة الأمريكية إذ أن أسبانيا لها فى القارة الأمريكية مستعمرات تعتبر داخلة فى نطاق الثورة التى تدخل المؤتمر الأوروبى لإخمادها، وخشيت كل من إنجلترا والولايات المتحدة من امتداد أثر قرار مؤتمر فيرونا إلى أمريكا ولكل منهما فيها مصالح حيوية، لذلك أعلنت إنجلترا أن أى تدخل من الدول الأوربية فى المستعمرات الأسبانية يعتبر عملاً عدائيًّا موجهًا ضدها، ويدعو إلى الحرب. وتابعتها الولايات المتحدة بإعلان مشابه عرف بمبدأ مونرو، وكان هذا سببًا فى وقف امتداد تدخل المؤتمر الأوروبى فى القارة الأمريكية.

وباسم المؤتمر الأوروبى قامت روسيا وإنجلترا وفرنسا بقتال الأسطول المصرى التركى وهزيمته فى نافارين سنة ١٨٢٨ لمساعدة اليونان فى الحصول على استقلالها.

وهذا المؤتمر هو الذى عضد بلجيكا فى حركتها التى رمت بها إلى الانفصال عن هولندة. وبمساعدته تم الانفصال، ونالت الاستقلال، وأعلن وضعها فى حالة حياد دائم سنة ١٨٣٢.

وزاد نشاط المؤتمر حتى تجاوز القارة الأوروبية، ففى سنة ١٨٣٩ لاحظ أن محمد على صار خطرًا على تركيا، وعلى السلام الأوروبى، فأخذ يعنى بالمسألة المصرية. وفى سنة ١٨٨٨ وضع قواعد لتنظيم الملاحة فى قناة السويس، ثم اهتم بمسألة الملاحة فى نهر الكونغو، ونهر النيجر، وفى سنة ١٩٠٠ نظم حرب البوكسر فى الصين.

وما قام به المؤتمر الأوروبى من أعمال كثيرة جعل المفكرين والسياسيين ورجال القانون الدولى يعتقدون أن قيام مؤتمر دولى عالمى أمر ممكن، فعلى نحو ما أمكن قيام مؤتمر أوروبى حاول تنظيم الشئون الأوروبية يمكن قيام تنظيم دولى.

وكثر الجدل فى مقدار نجاح المؤتمر الأوروبى فى القرن التاسع عشر، وليس من شأننا هنا استقصاء هذا الجدل، وإنما يعنينا منه استنباط ما يتعلق بتنظيمه القانونى. وأهم ما يلاحظ فى هذه الناحية ما يأتى:

١ - لم يضع المؤتمر من أول الأمر، قواعد تخضع لها الأعمال التى يقوم بها، وتوضح المسائل التى تدخل فى اختصاصاته، بل سار على سياسة مرتجلة تمليها الظروف، لذلك نراه أحيانًا قد أباح لنفسه التدخل فى أخص شئون الدول الصغرى، وأحيانًا تراجع، وظل كذلك من وقت نشأته إلى حين زواله.

٢ - لم يخضع فى إجراءاته لنظام ثابت. فهو أحيانًا يشرك الدول الصغرى فى مداولاته كما حدث من السماح لملك نابولى بالاشتراك فى مؤتمر ليباخ فى يناير سنة ١٨٢١ والاستماع إلى شكواه، وتكليف النمسا بناء على ذلك بإخماد الثورة التى كانت قائمة فى بلاده. وأحيانًا كان لا يسمح للدول الصغرى بالاشتراك فى قراراته بل يفرضها عليها فرضًا رضيت أم لم ترض، ويعلن ما يشاء من التسويات سواء وافقت عليها الدول الصغرى أم لم توافق، ومن ذلك ما حصل فى مؤتمرات شومون، وفيينا، وباريس، وإكس لاشابل.

٣ - لم يضع طريقة منتظمة لتنفيذ قراراته وإنما كان يستوحى الظروف، فأحيانًا ينفذ قراراته بحرب تتولاها دولة واحدة بتكليف منه، وأحيانًا تتولاها دول مجتمعة، وأحيانًا ينفذ القرارات بقوة التهديد بالحرب، وقد

ينفذها بإسداء النصح، أو بتوجيه اللوم.

٤ - لم تكن له دورات منظمة بل كان يجتمع حسب مقتضيات الأحوال، ولا يتبع فى اجتماعاته هذه قواعد قانونية ثابتة.

ومهما يكن النقد الموجه إلى هذا المؤتمر فلا ريب أنه يعتبر أول تجربة قامت لإنشاء حكومة عالمية ذات نطاق محدود فى أوروبا. وهذه التجربة قد نبهت الأذهان إلى إمكان إنشاء تنظيم دولى للعالم قد يتحول فيما بعد إلى حكومة عالمية. فقد استرشد واضعو عهد العصبة بتلك التجربة المرتجلة وبالمشروعات النظرية التى سبقتها، فاتخذوا منها أساسًا للتجربة الثانية التى تتمثل فى عصبة الأمم.

الفصل الخامس

التجربة الثانية

أثناء الحرب العالمية الأولى رددت ألسنة المصلحين، وألسنة ذوى الرأى وأهل القانون عبارة تشف عن ألم دفين شامل. فكانوا يصيحون فى كل مكان: «يجب ألا تتكرر المأساة» وكان لصيحتهم صدى يتردد فى كل مكان.

تكاد هذه العبارة على قصرها تهدينا إلى مقدار ما بذل من جهد أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد تضاعفت الجهود بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وكانت تنادى كلها بضرورة إنشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض وتكفل للسلام أن يسود، وأن يحل محل الخصام.

أخذت بوادر هذا الجهاد تظهر فى شتى أنحاء العالم فى وقت واحد، وكانت فى أول الأمر مجهودات فردية يبذلها كل محب للسلام، ثم وجدت من بعض الحكومات آذانا صاغية، فلما استمعت إليها، تأثرت بها، ثم بدأت تتبناها وتعمل على تحقيقها، لأن تلك الحكومات رأت فيها دعوة إنسانية نبيلة جديرة بالرعاية، وسياسة حكيمة قد تستفيد منها.

المجهودات الفردية:

فى سنة ١٩١٤ قام جماعة من رجال القانون ومن النواب البريطانيين

بتأسيس جمعية فى إنجلترا سميت : (اتحاد الرقابة الديمقراطية).

واشترك فى تأسيسها مستر رمزى ماكدونالد الذى صار فيما بعد رئيسًا للوزارة البريطانية.

ومن أهم مبادئ هذه الجمعية :

١ - لا يجوز نقل إقليم من دولة إلى دولة أخرى إلا برضاء تام من أهل هذا الإقليم يعلنون عنه بطريق استفتاء حر.

٢ - لا يجوز عقد اتفاق، أو إبرام معاهدة باسم إنجلترا إلا بعد موافقة البرلمان ويجب إنشاء هيئة خاصة لتشرف على السياسة الخارجية لبريطانيا إشرافا شعبيًّا.

٣ - يجب على بريطانيا ألا تجعل هدف سياستها الخارجية هو الاحتفاظ بتوازن القوى، ولكن يجب عليها أن تسعى إلى إنشاء مؤتمر أوروبى، أو تكوين مجلس دولى يكون هدفه تنظيم السياسة الدولية، وتكون مناقشاته علنية، وتذاع قراراته.

٤ - على الحكومة البريطانية التى تتولى مستقبلاً عقد معاهدات الصلح أن تنص على ضرورة إنشاء مشروع لخفض السلاح خفضًا فعالاً.

كانت هذه هى أهم مبادئ الجمعية عند إنشائها، ثم أضيف إليها فى سنة ١٩١٧ مبدأ خامس يقضى على بريطانيا أن تعمل على تشجيع حرية التجارة وأن تتبع بعد انتهاء الحرب سياسة الباب المفتوح.

وقد أخذت الجمعية على نفسها منذ نشأتها أن تلتزم هذه المبادئ ، وأن تحاول حمل الحكومة على الأخذ بها لتكون بذلك قد ساهمت فى إنجاح قضية السلام، وعاونت على إنشاء حكومة دولية ترعى هذا السلام وتصونه.

وفى منتصف سنة ١٩١٤ تألفت فى هولندة جمعية سميت : مجلس مكافحة الحرب وقد جعلت غايتها البحث عن الوسائل العلمية والعملية التى يمكن أن تؤدى إلى إنهاء الحرب القائمة، وتكون سببا فى نشر السلام بين الدول.

وفى أبريل سنة ١٩١٥ عقدت الجمعية مؤتمرًا فى مدينة لاهاى اشترك فيه ممثلون للكتلتين المتحاربتين، وممثلون للدول المحايدة، وانتهى المؤتمر باتخاذ قرارات سميت : «برنامج الحد الأدنى للسلام الدائم» ويتضمن ما يلى :

١ - لا يجوز نقل ملكية إقليم إلى دولة أخرى، أو ضمه إليها إذا كان مناقضا لصالح أهل هذا الإقليم أو مخالفًا لرغباتهم. ويؤخذ رأى أهل الإقليم فى الضم أو الفصل بطريق استفتاء عام..

٢ - تتعهد كل دولة أن تضمن للجنسيات المختلفة الداخلة فى إقليمها حرية الدين، وحرية اللغة، والمساواة فى الحقوق المدنية.

٣ - تتفق الدول على أن تكفل حرية التجارة لكل البلاد، فى مستعمراتها وفى الدول الداخلة تحت حمايتها، أو الأقاليم الخاضعة لنفوذها.

٤ - يكون من أعمال مؤتمر الصلح الذى يعقد بعد انتهاء الحرب إنشاء هيئة دائمة تعقد اجتماعات دورية هدفها تنظيم العلاقات بين الدول تنظيمًا سلميًّا.

٥ - تتفق الدول على فض منازعاتها بالطرق السلمية، وتقترح لذلك أن يقوم إلى جانب محكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى هيئات أخرى، وهى :

(أ) محكمة عدل دولية دائمة.

(ب) مجلس دولى للتحقيق والتوفيق.

٦ – إذا لجأت أى دولة إلى استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى دون أن تتقدم إلى محكمة العدل الدولية أو إلى مجلس التحقيق والتوفيق فعلى الدول المشتركة فى العصْبة أن تعمل على وقف عدوانها بكافة الوسائل من ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية

٧ – تتفق الدول فيما بينها اتفاقًا وديًا على خفض السلاح، وتتكفل بضمان حرية البحار لأن هذا الضمان من شأنه المساعدة على خفض التسليح البحرى.

٨ – تتعهد الدول أن تخضع فى سياستها الخارجية لرقابة دقيقة من برلماناتها، وتتعهد أن تعتبر كل معاهدة سرية باطلة من تلقاء نفسها.

على أثر هذا الاجتماع، وعلى أساس هذا البرنامج بدأت الجمعية بنشاط قوى فى مختلف الدول للدعوة إلى السلام، وإلى إقامة منظمة دولية تعمل للمحافظة عليه.

وفى سنة ١٩١٥ تكونت فى الولايات المتحدة جمعية سميت (جماعة تدعيم السلام) وكان يتزعمها الرئيس وليم تافت، وقد أذاعت برنامجًا أعلنت فيه تحبيذ انضمام الولايات المتحدة إلى عصْبة أمم تقوم على المبادئ التالية :

١ – المنازعات الدولية التى تغلب عليها الصبغة القانونية تحول إلى محكمة دولية لتفصل فيها.

٢ – المنازعات التى تقع بين دول العصْبة ولا تغلب عليها الصبغة القانونية تعرض على مجلس توفيق يتولى التحقيق فيها ودراستها ثم تصدر التوصيات اللازمة لحلها.

٣ – تتعهد الدول المشتركة بحشد جميع قواتها الاقتصادية والعسكرية لتأديب أية دولة تلجأ إلى الحرب، أو تقوم بأعمال عدوانية ضد دولة أخرى

من الأعضاء قبل أن تلجأ إلى الهيئات السالفة الذكر.

٤ – تعقد مؤتمرات وتنظيم اجتماعات دورية لوضع قواعد القانون الدولى وتقنينها لتكون دستورًا للمحكمة، وللمجلس المقترح إنشاؤه الفصل فيما يعرض عليها من منازعات على ضوء تلك القوانين.

المشروعات العامة:

كان لنشاط هذه الجمعيات وغيرها أثر فى الحكومات، فقد تقدم بعضها لتبنى هذه المشروعات، وقد حدث أن أقامت الجماعة الأمريكية لتدعيم السلام مؤتمرًا بمدينة واشنطن فى مايو سنة ١٩١٦ فحضره الرئيس ولسن وأعلن فيه تأييده المطلق لفكرة إقامة عصْبة أمم تشترك فيها كافة دول العالم وتعمل على منع قيام حرب. ويجب أن يكون معروفًا أن الولايات المتحدة لم تكن وقتئذ قد اشتركت فى الحرب العالمية الأولى، وكان لبيان الرئيس ولسن الذى ألقاه فى هذا المؤتمر دوى شديد فى المعسكرين المتحاربين ففى أكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن لورد جراى الإنجليزى تأييده لهذه الفكرة. وفى ٩ نوفمبر من العام نفسه ألقى بنتهام هلدفج رئيس الوزارة الألمانية خطابًا فى البرلمان أعلن فيه أن الإمبراطورية الألمانية مستعدة للمساهمة فى كل مشروع يرمى إلى إقامة تنظيم دولى يحفظ السلام.

بهذا انتقلت فكرة التنظيم الدولى من نطاق المجهودات الشعبية إلى نطاق المجهودات الحكومية، وأصبحت الدول المتحاربة تتخذها وسيلة من وسائل الدعاية تستميل بها الناس إليها، وتستعين بها على تعبئة الروح المعنوية لجيوشها وشعبها.

وفى سنة ١٩١٨ ظهرت بوادر انتهاء الحرب فزادت الحكومات اهتمامًا بوضع مشروعات التنظيم الدولى، وبذلت مجهودات تتلخص فيما يلى:

تقرير لجنة فليمور :

فى أوائل سنة ١٩١٨ ألفت الحكومة البريطانية لجنة رسمية لدراسة فكرة إنشاء تنظيم دولى، وأسندت رياستها إلى لورد ولتر فليمور، وهى مؤلفة من ثلاثة من كبار رجال القانون وثلاثة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية، وسارت اللجنة فى عملها على هدى سياسة سير إدوار جراى، وتقوم على فكرة فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وفى ٢٠ مارس سنة ١٩١٨ قدمت اللجنة مشروعًا تضمن المبادئ الآتية :

١ - لا يجوز لدولة توقع على المشروع أن تلجأ إلى الحرب مباشرة بل يتحتم عليها أن تقبل التأجيل، وتقبل المناقشة فى النزاع فى مؤتمر عام، ويعرض المشروع بعد ذلك وسائل مختلفة لفض النزاع فيذكر التحكيم ويقترح إنشاء هيئة يعرض عليها كل نزاع.

٢ - يبيح المشروع للدول أن تستعمل القوة ضد كل دولة تلجأ إلى الحرب وترفض التأجيل أو المناقشة. وأن تستعمل القوة ضد كل دولة تحارب دولة أخرى تكون قد قبلت قرار التحكيم، أو رضيت بحكم الهيئة المختصة بفحص النزاع، وهى التى يقترح المشروع إنشاءها، هذا إذا كان الحكم صادرًا بإجماع آراء الدول التى تتكون منها الهيئة ما عدا أصوات الدول المتنازعة. ولم يرد فى هذا المشروع شىء عن نزع السلاح، أو عن تكوين جيش دولى، فكأن التنظيم الذى يقترحه مجرد مؤتمر من الديبلوماسيين والسفراء الغرض منه افساح المجال للمناقشة الصريحة التى تبسط خلالها أسباب الخلاف فيعرفها الرأى العام، ويستنير، ويحكم على المخطئ.

وفي المشروع عناية خاصة بإبراز فكرة احترام السيادة الداخلية للدول

فهو لا يبيح للدول المشتركة أن تتداخل فى أى شيء له مساس بالسيادة القومية، أو يتصل بالشئون الداخلية للدول المشتركة فيه.

مشروعات الرئيس ولسن :

كان الرئيس ولسن من أكبر الدعاة إلى إقامة عصْبة الأمم، وكان أشد أنصارها. وفى خطاب له ألقاه بمجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ عرض للتنظيم الدولى فقال إنه لابد من قوة تكفل لكل تسوية تتم بعد انتهاء الحرب أن تنفذ وأن تدوم، ولهذا يتحتم أن تكون قوة المنظمة التى تتولى ذلك أعظم من قوة أى دولة أو أى تحالف يقوم عدة دول، أى أنه يريد إقامة منظمة قوية لا تجرؤ دولة أو دول على تحديها، أو على تجاهلها، وبهذه القوة يتيسر لها أن تفرض السلام على الجميع، وفى ١٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس ولسن مبادئه الأربعة عشر، وقد جاء فى البند الأخير منها دعوة إلى إقامة عصْبة أمم تكفل استقلال الدول الصغرى، وتصون وحدتها الإقليمية. وأثناء تحضير مشروعه عرضت عليه الحكومة البريطانية تقرير لجنة فليمور، فحوله إلى مستشاره الخاص كولونيل هاوس، وطلب منه دراسته ووضع مشروع مقابل له، فتمكن كولونيل هاوس من وضع مشروع تضمن فكرة إنشاء محكمة قضائية دولية تعرض عليها المنازعات التى تقع بين الدول، واقترح عرض كل خلاف لا يتيسر حله بالطرق الديبلوماسية على هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة محكمين، ويعرض على هذه اللجنة أيضًا كل نزاع لا ترغب إحدى الدول فى عرضه على المحكمة القضائية المراد إنشاؤها، واقترح أن تفرض عقوبة المقاطعة الاقتصادية على كل دولة تخالف قرارات المحكمة أو ترفض الخضوع لآراء هيئة التحكيم، أو تلجأ إلى استعمال القوة دون أن تعرض نزاعها على إحدى الهيئتين، ثم قام الرئيس ولسن بعد ذلك بوضع

مشروعين متواليين أساسهما تقرير فليمور وتقرير كولونيل هاوس ويستند كل مشروع إلى قواعد مستمدة منهما، إلا أنه فى مشروعه الأول استبعد فكرة إنشاء محكمة قضائية وفى مشروعه الثانى جاء بفكرة مبتكرة هى الضمان الجماعى، فأشار إلى أن الدول التى تصبح أعضاء فى التنظيم الدولى المقترح تتضامن فى حفظ الأستقلال السياسى، وسلامة الإقليم لكل دولة عضو.

مقترحات جنرال سميث:

حين كانت هذه المباحثات مستمرة نشر الجنرال سميث، رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، كتيبًا عنوانه: «عصْبة الأمم» وضمنه آراء فى التنظيم الدولى. وأهم ما اشتمل عليه تكوين مؤتمر عام يضم كافة الدول المتعاقدة وتكوين مجلس يكون بمثابة هيئة تنفيذية ويضم الدول العظمى، وممثلين للدول الأخرى يختارون دوريًّا وفق نظام خاص، ثم دعا الجنرال سميث إلى إقامة نظام انتداب على الولايات والمستعمرات التى قد تسلخ من العدو وإقامة انتداب على بعض الدول المعادية نفسها، ودعا أيضًا إلى إلغاء التجنيد الإجبارى وإلى جعل مصانع الأسلحة والذخيرة مملوكة للحكومات.

المشروع الفرنسى:

كونت الحكومة الفرنسية لجنة فنية لدراسة مشروع التنظيم الدولى وتولى رياستها مسيو ليون برجوا رئيس وزراء سابق، وفى يونيو سنة ١٩١٨ قدمت تقريرًا كان أهم ما اشتمل عليه هو:

١ - يتكون التنظيم فى بادئ أمره من الحلفاء وحدهم، ولكن يسمح لبعض الدول المحايدة أن تنضم إليه إذا ثبت أنها أثناء الحرب قد سلكت

مسلكًا حسنًا، ولا يسمح لألمانيا بالانضمام إلا بعد تقديم الأدلة القاطعة على أنها أصبحت دولة مسالمة محترمة لمبادئ القانون الدولى، نادمة على ما اقترفت.

٢ - يكون التنظيم الدولى هو محالفة منظمة ترمى إلى صد أى عدوان يقع على أعضائها وتحتفظ كل دولة داخلة فى التنظيم بسيادتها كاملة. ويكون لهذا التنظيم الدولى جيش تحت تصرفه يستطيع به التغلب على كل دولة معادية أو مخالفة لأحكام التنظيم ومبادئه.

٣ - يكون من سلطة التنظيم فض المنازعات السياسية التى تقع بين أعضائه، أما المنازعات القانونية فتعرض على محكمة دولية.

ومن هنا يظهر مقدار الفرق بين الفكرة الأنجلوسكسونية، والفكرة الفرنسية بشأن التنظيم الدولى. فخلاصة الفكرة الأنجلوسكسونية اتخاذ المؤسسة الدولية أداة دبلوماسية لتعويق الحرب وتأجيلها بقدر المستطاع، أما الفكرة الفرنسية فمؤداها جعل المؤسسة الدولية أداة عسكرية تكفل استمرار التسويات السلمية، وتعاقب من يريد العدوان عليها.

لجنة هيرست ميلر :

تضاربت الآراء، وكثرت المقترحات حول إنشاء التنظيم الدولى الجديد وزاد الأمر تعقيدًا أن لورد سيسل تقدم بمشروع ينطوى على فكرة جديدة هى أن العصبة المراد إنشاؤها تتولى إلى جانب عملها السياسى تنظيم التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والإدارية والصحية وغيرها. على اعتبار أن هذا مما قد يعاون على استتباب السلام.

ثم أصدرت الحكومة البريطانية مشروعًا ثانيًا متأثرًا إلى حد كبير بمشروعى ولسن وبتقرير لورد سيسل. وعلى أثر صدور هذا المشروع

البريطانى أصدر الرئيس ولسن مشروعه الثالث الذى أراد به أن يقرب بين وجهة النظر الأمريكية والبريطانية.

ورغبة فى التوفيق بين هذه المشروعات المتباينة، وتلك الآراء المتضاربة رأت كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية تشكيل لجنة من مندوبين عن كل منهما، وقد تألفت هذه اللجنة وسميت (لجنة هيرست وميلر) وهما اسما رئيسى الوفدين.

وقد وضعت هذه اللجنة مشروعًا نهائيًا على أثره دعا الرئيس ولسن دول الحلفاء إلى تشكيل لجنة عامة جديدة للنظر فيه وتم تكوين اللجنة، واجتمعت بمدينة فرساى، وتقدمت إليها كل من فرنسا وإيطاليا بمشروع خاص، غير أن رئيس تلك اللجنة رفض قبول المشروعين، وأشار على مندوبى الحكومتين بتقديم ما يشاءون من مقترحات أثناء دراسة المشروع المعروض.

المشروع الألمانى:

لم يشترك فى اللجنة السالفة الذكر ممثلون للدول المعادية، إلا أن ألمانيا حاولت معارضة مشروع الحلفاء فتقدمت باقتراح **يتضمن إنشاء برلمان عالمى يضم مندوبى الدول الأعداء**، وإنشاء مكتب دولى للوساطة، وأمانة عامة ملحقة به، ومحكمة عدل دولية.

وتولى المشروع الألمانى دراسة مسألة فض المنازعات بالطرق السلمية دراسة مستفيضة وجعلها من اختصاص محكمة العدل الدولية، أو مكتب الوساطة الدولى. كما بحث تنظيم مسائل حماية الأقليات وحرية المواصلات وغيرها. ولكن الحلفاء رفضوا هذا المشروع ولم يتح للألمان أن يبدوا ملاحظاتهم على التنظيم الدولى الجديد إلا حين قدم إليهم مع معاهدة

الصلح . وهذا التصرف هو الذى حمل الألمان على أن يصرخوا قائلين : إن معاهدة الصلح وما تضمنته من عهد عصبة الأمم قد أمليت علينا إملاء دون أن يكون لنا حق المناقشة والبحث.

المرحلة الأخيرة :

كانت لجنة المشروع التى اجتمعت فى فرساى تتألف من مندوبين اثنين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى (الولايات المتحدة - بريطانيا العظمى - فرنسا - إيطاليا - اليابان) ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة.

وفى ٢٥ يناير سنة ١٩١٩ أصدرت اللجنة القرار التالى :

١ - للمحافظة على التسوية العالمية التى تجتمع الدول المتحالفة لوضعها لابد من إنشاء عصبة أمم لتنمية التعاون الدولى، ولضمان تنفيذ الالتزامات الدولية وتهيئة الوسائل الممكنة لمنع نشوب الحرب.

٢ - إنشاء هذه العصبة يعتبر جزءًا لا ينفصل عن معاهدة الصلح . وكل أمة متمدينة يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ أغراض العصبة يجوز قبولها إذا طلبت الانضمام.

٣ - من واجب العصبة أن تعقد اجتماعات دورية فى صورة مؤتمر دولى، ويلزم أن يكون لها هيئة عاملة، وأمانة لإدارة الأعمال فى الفترات الواقعة بين دورات انعقاد المؤتمر.

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ تمت موافقة الدول على المشروع النهائى .

ومما تجدر ملاحظته أن هذا المشروع تغلبت فيه النزعة الأنجلو- سكسونية على النزعة الفرنسية، وليس ذلك لأنها المثل الأعلى فى نظر الدول المجتمعة أو لأن الأنجلوسكسونيين يتمتعون بسيطرة كبرى فى المؤتمر،

ولكن لأن الدول خشيت أن يتسلط عليها التنظيم الدولى فيسلب منها سيادتها.

وقد عرض المشروع بصفة غير رسمية على بعض الدول المحايدة التى دعيت إلى الانضمام إلى العصبة، والتى ذكر اسمها فى ملحق العهد فيما بعد ذلك.

تم الاتفاق، وعلى أثره غادر الرئيس ولسن باريس إلى الولايات المتحدة ليطمئن إلى موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على المشروع النهائى، ولكنه وجد معارضة قوية منظمة، فعاد إلى أوروبا يحمل مقترحات جديدة ترمى إلى تعديل المشروع النهائى، وإلى إدخال بعض تحفظات عليه لمحاولة إرضاء مجلس الشيوخ الأمريكى، وإخراجه من سياسته الانعزالية. وتقدم بالتعديلات الآتية:

١ - أن ينص صراحة فى متن عهد العصبة على أنه يتمشى مع تصريح مونرو، وذلك لمنع تدخل الدول الأوروبية عن طريق التنظيم الدولى الجديد فى شئون دول أمريكا اللاتينية، وهو يرمى بهذا إلى بقاء سيطرة الولايات المتحدة على تلك البلاد. وقد ورد هذا التعديل فى المادة ٢١ من العهد.

٢ - أن يرد فى العهد صراحة أنه ليس من حق العصبة أن تتدخل فى الشئون الخاصة بأى دولة من الدول الأعضاء، وذلك لتتصرف أمريكا فى أمورها الداخلية كما تشاء. وقد ورد ذلك فى الفقرة السادسة من المادة ١٥ من العهد.

٣ - أن يذكر صراحة أن الانسحاب من العصبة ممكن. وقد ورد ذلك فى المادة الأولى من العهد.

وقوبلت تلك المقترحات بمعارضة شديدة من الدول الأخرى لا سيما

فرنسا والدول الأوروبية، غير أن الرئيس ولسن أقنع هؤلاء المعارضين، وكانت حجته الكبرى أن مجلس الشيوخ الأمريكى لن يقبل التصديق على معاهدات الصلح بدون قبول هذه المقترحات، وبهذا تمت موافقة الدول عليها، ووضع العهد فى صيغته النهائية فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ ووضعت له ترجمة باللغة الفرنسية.

ومع أن هذه التعديلات قد أضعفت العهد فإنها لم تكن ذات جدوى إذ أن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض التصديق على العهد، وعلى معاهدة فرساى مع أن هذه التعديلات وضعت لإرضائه.

وفى سنة ١٩٢١ قامت العصبة وهى بعيدة كل البعد عن فكرة الحكومة العالمية أو عن أن تكون نواة لهذه الحكومة التى طالما دعا إليها المصلحون، ونادى بها المفكرون وكان من نتائج ذلك أن أخفقت العصبة ولم تحقق الأمل الذى قامت من أجله.

ويرجع إخفاق العصبة فى حقيقة الأمر إلى اعتبارات سياسية، واقتصادية وقانونية كانت موضوعا للدراسة والتحليل عند كثير من المتخصصين فى هذه الدراسات العلمية.

والذى يعنينا فى هذا المقام هو عرض بعض الانتقادات التى تقدم بها أنصار الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية. فقد انتقدوا عهد العصبة ووصفوه بالضعف والنقصان. ويرون أن الأجدر بهذا العهد أن يكون دستورًا اتحاديًّا يجمع دول العالم فى ظل حكومة واحدة، بدل أن يكون مجرد تحالف بين بعض الحكومات المنتصرة والحكومات التى تدور فى فلكها.

وقد نسى هؤلاء النقاد أن المجتمع الدولى والرأى العام العالمى لم يكن كل منهما وقتئذ مهيئا أو مستعدًّا لقبول مبدأ الحكومة العالمية، ولا أى تنظيم دولى يؤدى إلى تلك الحكومة، لأن ظهور الدول الجديدة التى تكونت عقب

هزيمة الإمبراطوريات النمساوية المجرية والعثمانية والروسية زاد من عدد أنصار القومية المتطرفة التى تضع سيادتها فوق كل اعتبار آخر، والتى تميل إلى الوطنية ميلا يطغى على فكرة الدولية التى ينادى بها دعاة الحكومة العالمية.

إن الدعاة إلى الحكومة العالمية لم يكن لهم فى واقع الأمر أى سند من الرأى العام فى نفس بلادهم، وأوضح دليل على ذلك هو فشل الرئيس ولسن الداعية الأول إلى عصبة الأمم إذ قد تخلى عنه الشعب الأمريكى بسبب احتضانه لهذه العصبة ولم يستطع أن يحمل دولته على الانضمام إليها. **والحق أن عصبة الأمم كانت تتضمن المرونة التى تجعلها صالحة للاتجاه رويدًا رويدًا إلى الحكومة العالمية المنشودة غير أنها لم تجد سندًا من الحكومات ولا من الشعوب يعينها على تحقيق هذا الهدف السامى.**

غير أن أنصار الحكومة العالمية يردون على هؤلاء بأن الأفكار الجديدة كالثورات والمخترعات العظمى لا يقوم بها إلا قلة. فتلك الطليعة هى التى تفرض فكرتها أو مذهبها على المجتمع البشرى الذى يقتنع فيما بعد ثم يخضع. **فالذى لم يتوافر فى واضعى ميثاق عصبة الأمم فى سنة ١٩١٩ هو تلك الشجاعة التى تمكنهم من تخطى المبادئ التقليدية ليصلوا بالمجتمع البشرى إلى نظام عالمى جديد.**

وسواء أكان المجتمع العالمى غير ناضج ولا مستعد لقبول فكرة الحكومة العالمية أم كان القادة والزعماء لا تتوافر فيهم الشجاعة الكافية لفرض تلك الحكومة على العالم فإن خير ما نختتم به التعليق على تلك التجربة الثانية التى مرت بها الإنسانية فى سبيل الوصول إلى الحكومة العالمية هو قول الأستاذ وليم رابار عميد جامعة «جنيف» إذ وصف عصبة الأمم بقوله :

«سواء سألنا أصدقاء العصبة أو خصومها، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ

السياسى أو الفقيه الدولى فالجواب واحد وهو أن العصبة بخيرها وشرها كمثل أعلى وتنظيم أصبحت عاملاً له مغزى ممتاز فى الشئون الإنسانية. فقد صارت فى كل مكان موضع الخلاف السياسى سواء فى الدول التى انضمت إليها، أو التى ظلت بمنأى عنها، وفى كل مكان كان لها أثر فى سياسة الأحزاب والحكومات وقد حصلت بعض الخلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية، وولدت منازعات دولية لولا وجودها لما نشأت.

الفصل السادس

التجربة الثالثة

تؤثر الحرب فى تفكير الساسة تأثيرًا يختلف باختلاف الدول التى ينتمون إليها. والصفة الغالبة على ساسة الأمم المشتركة فى الحروب، والمكتوية بنارها أن ينحصر تفكيرهم فى ابتكار الوسائل التى تكفل لبلادهم النصر، وتضمن لهم التفوق على العدو. أما الساسة الذين لا تكون بلادهم مسرحًا للقتال، ولكنهم يشهدونه عن كثب فإن تفكيرهم ينصرف إلى البحث عن وسائل تكفل تخفيف ويلات الحرب، ووسائل تكفل علاج المشاكل المتولدة منها، وتضمن عدم تكرارها باعتبارها مأساة يصيب شرها الغالب والمغلوب على السواء ولا يسلم منه من لم يشترك فيها.

ومن الوسائل التى فكر فيها ساسة الأمم التى لم تشترك فى الحرب مسألة إقامة تنظيم دولى يجعل السلام والطمأنينة يحلان محل التخريب والتدمير.

والولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب العالمية الثانية إلا متأخرة لذلك كان ساستها من أوائل المفكرين فى دراسة مشاكل ما بعد هذه الحرب، ومن أوائل المفكرين فى إقامة تنظيم دولى جديد ينهض بما كانت تنهض به عصبة الأمم من قبل. فمنذ أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا أعلن الرئيس روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن تقوم بدور هام فى المستقبل وهو محاولة إقامة سلام يعم الإنسانية ويحول بين الدول وبين استعمال القوة فى علاقاتها بعضها ببعض.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٩ شكل وزير خارجية الولايات المتحدة مستر كوردل هول لجنة وكل إليها أمر دراسة شئون ما بعد الحرب، وما لبثت هذه اللجنة أن تطورت فصارت قسمًا قائمًا بذاته يضم كبار موظفى وزارة الخارجية فى الولايات المتحدة.

وحين ظهرت بوادر انتهاء الحرب حذت دول كثيرة حذو الولايات المتحدة، فتألفت فى إنجلترا لجنة تولى رياستها مستر «لاو» وزير الدولة، وكانت مهمتها دراسة المشروعات المتعلقة بالتنظيم الدولى الجديد، وكذلك تألفت لجنة مماثلة فى الاتحاد السوفيتى، وقد سلكت مصر أيضا هذا المسلك فأنشأت «وكالة شئون ما بعد الحرب» وكانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء.

ولم تكن تلك الجهود التى تبذلها مختلف الدول تسير على وتيرة واحدة، بل كانت أحيانًا تعمل فى خفاء فلا يكاد يعلم ما يدور فيها إلا المختصون، وأحيانًا كانت تعمل سافرة وفى علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية. وفيما يلى عرض لهذه المراحل:

فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ بينما كانت ألمانيا تظفر بانتصار تلو انتصار اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشل على ظهر البارجة (برنس أوف ويلز) وأصدرا بيانًا رسميًا عرف باسم (**تصريح الأطلنطى**). وقد جاء فى الفقرة الثامنة منه إشارة إلى ضرورة إقامة تنظيم دولى جديد بعد انتهاء الأعمال الحربية القائمة.

وحدث بعد ذلك أن قامت اليابان بهجومها المعروف على ميناء بيرل هاربور فى ديسمبر سنة ١٩٤١ فنتج عن ذلك دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية وقام المسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار تصريح أطلق عليه اسم (**تصريح الأمم المتحدة**) وصدر فى قالب اتفاق

دولى يتضمن أمورًا هامة منها الاعتراف بمبادئ وأهداف تصريح الأطلنطى، والقضاء على الديكتاتوريات، وإقامة منظمة دولية جديدة ترمى إلى استتباب السلام والأمن الدوليين.

وعلى أثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول واجتمعت أول مرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان من مبادئها قصر أعمالها على مشكلات ما بعد الحرب.

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهة النظر الثانية، وقد سجل مستر تشرشل آراءه فى رسالة سماها **تقسيم العالم إلى ثلاث كتل إقليمية : أولها الكتلة الأوربية**، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادئ عصبة الأمم، ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية، ومن أهدافها الرئيسية مواجهة كل اعتداء يصدر من ألمانيا فى المستقبل، ويكون من أعضائها إلى جانب الدول الأوربية دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة.

والكتلة الثانية هى الكتلة الأمريكية وتشمل الإحدى والعشرين جمهورية أمريكية مضافة إلى كندا، وبهذا يكون الكومنولث البريطانى ممثلاً فيها.

أما الكتلة الثالثة فهى الكتلة الشرقية، وتشمل الدول الآسيوية، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وفوق هذا يرمى المشروع إلى إنشاء تنظيم دولى عام مكون من الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ومن الصين إذا رأت الولايات المتحدة ضرورة ضمها، ويضاف إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول تنتخب لمدة مؤقتة.

وكان من آراء مستر تشرشل أن دور التنظيم الدولى العام فى حفظ السلام والأمن سيكون ثانويًا بالنسبة للدور الجوهرى الذى تقوم به الكتل

الإقليمية الثلاث. ويستفاد من هذا كله أن مشروعه كان بعيدًا عن فكرة الحكومة العالمية.

أما الرئيس روزفلت فإنه يؤيد النزعة الإقليمية التى نادى بها المستر تشرشل، ولكنه يرى أن المحافظة على السلام والأمن يجب أن تكون من اختصاص التنظيم الدولى العام أى من اختصاص الدول الأربع الكبرى، وبقية دول العالم بما فيها فرنسا تجرد من السلاح. ويدل ذلك على أن الرئيس روزفلت كان متفائلاً يعتقد أن التحالف العسكرى القائم أثناء الحرب سيبقى قائمًا بعدها، وكما أنه توقع انتصار هذا التحالف فى الحرب فكذلك كان يرجو له الانتصار فى معركة السلام.

وكان من رأى الرئيس روزفلت أيضًا أن تدعيم السلم يقتضى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وذلك عن طريق إنشاء وكالات فنية خاصة مستقلة بعضها عن بعض وليس لها علاقة بالكتل الإقليمية أو التنظيم الدولى، فكل منها لها دور تؤديه فى ميدانها الخاص، وهذا أيضًا لا يؤيد فكرة الحكومة العالمية.

ولم تجد هذه النزعة الإقليمية قبولاً عند لجنة شئون ما بعد الحرب وعلى رأسها كوردل هول وأخذت تحاول إقناع الرئيس روزفلت والمسئولين من الإنجليز بضرورة إقامة تنظيم دولى عالمى قوى ذى اختصاص عام تكون له الكلمة الأخيرة فى الإشراف على تنظيم العلاقات الدولية، وأضافت اللجنة إلى ذلك أن وجود هذا التنظيم لا يمنع من إقامة تنظيمات إقليمية تكون خاضعة له وعاملة على مبادئه، ومن الحجج التى قدمتها تلك اللجنة للإقناع بوجهة نظرها:

أولا: أنها لا تنكر صلاحية التنظيمات الإقليمية لفض المنازعات التى قد تقع بين أعضائها ولا قدرتها على تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى

فى أقاليمها، غير أنها ترى أنه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمى أعلى مرتبة منها يستطيع الإشراف عليها وتنسيق الأعمال بينها.

ثانيًا: ترى اللجنة أن أى تنظيم عالمى مهما كان قويًا يعجز عن الإشراف على ثلاث كتل إقليمية ولا يستطيع فض المنازعات التى لابد أن تقع بينها، بخلاف ما إذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات إقليمية لأن قوته تمكنه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه، وتستطرد اللجنة وتقول: إنه إذا كان من العسير فض المنازعات التى تنشب بين الدول وبعضها بعضا فكم بالحرى يكون عسيرًا فض المنازعات التى تقع بين ثلاث تنظيمات إقليمية تتقاسم دول العالم.

ثالثًا: تنظيم العالم اقتصاديًا، واجتماعيًا بوساطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن بعض لا يتم إلا بقيام تنظيم دولى عام يكفل تنسيق أعمالها ويجنبها شر التضارب، والتنافس والتطاول.

رابعًا: تدعيمًا لهذا الرأى تقدم أعضاء هذه اللجنة بحجة أخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، وهى أنه حين يطلب من الرأى العام الأمريكى ممثلاً فى برلمانه أن يوافق على انضمام بلاده إلى أربع تنظيمات هى الكتلة الأمريكية، والكتلة الأوربية، والكتلة الشرقية، وأخيرًا التنظيم الدولى العام فإن أنصار العزلة سيحاربون هذا الوضع وينادون بالحياد أو الاكتفاء بالانضمام إلى الكتلة الأمريكية وحدها، ويجدون عندئذ تأييدًا واسعًا من الرأى العام. وفى مأساة معاهدة فرساى عبرة لمن يريدون أن تنضم بلادهم إلى أربع تنظيمات دولية.

تلك هى بعض الحجج التى قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع

مؤيدى النزعة الإقليمية بنبذها وقد نجحت فى مسعاها، وظهرت آثار هذا النجاح فى مؤتمر موسكو الذى يعتبر مرحلة هامة من مراحل تكوين هيئة الأمم المتحدة، فعلى أثر انعقاده تم للنزعة العالمية التغلب نهائيًّا على النزعة الإقليمية.

وظل هذا المؤتمر منعقدًا فى موسكو من ١٩ أكتوبر إلى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣، وكان مؤلفًا من مستر أنطونى إيدن عن المملكة المتحدة، والرفيق مولوتوف عن الاتحاد السوفييتى، ومستر هول عن الولايات المتحدة، وقد انضم إليهم فى آخر الجلسات سفير الصين فى موسكو، وبعد انفضاض المؤتمر صدر التصريح الذى عرف فيما بعد باسم (تصريح موسكو) الذى جاء فيه «إن حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفييتى والصين وقد أدركت ضرورة إنشاء تنظيم دولى عام فى أقرب وقت ممكن يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسلام، ويكون لجميع تلك الدول صغيرها وكبيرها حق الانضمام إليه للمحافظة على السلام والأمن الدولى».

وجاء فيه أيضًا أنه «من أجل المحافظة على السلام والأمن الدوليين، والعمل على توطيد القانون والنظام، وقيام الضمان العام تتشاور (تلك الحكومات) عند الاقتضاء مع أعضاء آخرين من الأمم المتحدة للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأسرة الدولية».

وبعد ذلك نشطت الجهود فى شتى البلاد لإعداد العدة لإقامة التنظيم الدولى الجديد، وإذا كانت الآراء متفقة فى مبدأ تكوين هذا التنظيم على أساس عالمى إلا أن الخلاف كان دائرًا حول القواعد التى ينبغى أن يقوم عليها، والأصول التى يجب أن تراعى فى أعماله. وفيما يلى موجز لبعض هذه الآراء:

الرأى الأول :

هل يقوم التنظيم الدولى الجديد على نفس الأسس التى قامت عليها عصبة الأمم أم يقوم على أسس جديدة؟ وبعبارة أخرى أتظل عصبة الأمم قائمة بعد إصلاح ما بدا من عيوبها أم تزول إزالة تامة ليقوم على أنقاضها تنظيم جديد؟

وأنصار فكرة الاحتفاظ بعصبة الأمم يؤيدون وجهة نظرهم بقولهم إنها مؤسسة دامت نحو ربع قرن فعرف بذلك ما فيها من مزايا وعيوب، فهى ولا ريب، خير من مؤسسة جديدة لسنا نعرف ما سيحيط بتكوينها من ملابسات، وما سيكون فيها من عيوب لا تظهر إلا مع الزمن. ثم يضيفون إلى ذلك أن محاولة إصلاح ما فى عهد عصبة الأمم من عيوب وإدخال ما يلائم الأوضاع الجديدة عليها يكون أيسر من وضع ميثاق جديد لم تصهره التجربة ثم يقولون إن العصبة إذا كانت قد أخفقت فى بعض الميادين فلا شك أنها صادفت نجاحًا فى ميادين أخرى فلماذا لا نحتفظ بالهيئات التى أدت وظيفتها بنجاح، ونستفيد من خبرتها؟

غير أن هذا الرأى لم يصادف قبولاً فاستبعد، لأن أغلبية الدول لم ترغب فى العودة إلى نظام عصبة الأمم، فالولايات المتحدة لم تشترك فيها من وقت إقامتها، والاتحاد السوفييتى فصل منها، وهناك دول كانت قد انسحبت منها، ودول أخرى لم تنسحب ولكنها أعلنت أن نظام العصبة ضعيف وغير صالح لمعالجة المشكلات الدولية. وقدم معارضو العودة إلى عصبة الأمم حججًا أخرى منها أن الرأى العام بطبيعته شغوف بكل جديد، وما دام نظام العصبة قد أخفق فالأفضل إقامة نظام دولى جديد، ويضيفون إلى ذلك كله أن نفس الأسس التى قامت عليها العصبة فاسدة، وغير صالحة،

وكل تعديل، أو ترقيع أو إضافة إلى نظام يقوم على فساد لا يمكن أن يثمر.

وانتصرت تلك الآراء، وتم الاتفاق على عدم إحياء عصبة الأمم، وإقامة تنظيم دولى جديد، وعندئذ اختلفت الآراء فى الأسس التى يجب أن يقوم عليها بناء التنظيم الدولى الجديد.

الرأى الثانى :

كان الرأى الثانى يهدف إلى إقامة التنظيم الدولى الجديد على أسس مماثلة لتلك التى قام عليها الاتحاد الأمريكى من حفظ السلام فى القارة الأمريكية، واستطاع تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الإحدى والعشرين جمهورية، فنجاح هذا الاتحاد كان فى رأى بعض أعضاء لجنة شئون ما بعد الحرب صالحًا لأن يكون مثلاً يحتذى فى إقامة التنظيم الدولى الجديد لينجح فى إدارة شئون العالم كما نجح الاتحاد الأمريكى فى إدارة شئون أمريكا.

وقد أخذ على هذا الاقتراح أن الاتحاد الأمريكى تنظيم إقليمى محلى فى حين أن التنظيم المزمع إقامته تنظيم دولى عام يشمل جميع دول العالم التى لا تتوافر فيها العناصر الجغرافية والتاريخية والطبيعية التى تتميز بها الدول الأعضاء فى التنظيم الإقليمى.

ومن الأسباب التى أدت إلى استبعاد هذا الاقتراح أيضًا أن نظام الجامعة الأمريكية لا يتضمن وسائل خاصة لدفع الاعتداء، بل كان يعتمد فى حقيقة الأمر على أن الولايات المتحدة تطوعت لحمايته بموجب تصريح مونرو، وعلى صداقة بريطانيا العظمى التى كانت تسيطر على المحيط الأطلسى فى القرن التاسع عشر. وبديهى أن تلك الظروف المختلفة أمر غير ميسور فى النطاق العالمى، وفى منتصف القرن العشرين.

. **الرأى الثالث :**

كان هناك رأى ثالث يدعو إلى إقامة التنظيم الدولى على تحالف عسكرى دائم بين الاتحاد السوفييتى، والكومنولث البريطانى، والولايات المتحدة، وعند مناقشة المسائل الآسيوية تدعى الصين للتشاور. أما مهمة هذا التحالف فى نظر الدعاة إليه فلا تخرج عن ثلاث مهام :

أولاً : الإشراف على تنفيذ معاهدات الصلح التى ستفرض على الدول المهزومة.

ثانيًا : الإشراف على الأمن الدولى بعد انتهاء الحرب. ويجوز لهذا التحالف أن يستعمل القوة عند الاقتضاء لصيانته، ورد كل عدوان يقع من الدول المهزومة أو غيرها.

ثالثًا : التشاور مع باقى الأمم المتحدة فى حالة ما إذا وقع اضطراب فى السلم والأمن الدوليين.

وانتقد السيد سمنر ولز هذا المشروع فذكر أنه أغفل أمرين أساسيين :

أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لا يدوم بعد انتهائها، فالسياسات الوطنية والأطماع تتغير، والزعماء يتبدلون، والخصومة والتنافس بين المتحالفين قد يحلان محل الصفاء والتعاون.

وثانيهما : أن سائر الدول الأخرى من متوسطة وصغرى أو محايدة لا ترضى أن تخضع لنظام دكتاتورى تفرضه عليها الدول الأربع الكبرى لأنها لم تحارب ديكتاتورية المحور لتخضع لديكتاتورية جديدة يمثلها هذا التحالف المقترح.

الرأى الرابع :

وهو المشروع الذى قدمه مستر سمنر ولز، وزير الخارجية الأمريكية ويتضمن النقط التالية :

١ - قيام مجلس تنفيذى مؤقت يكلف بإعداد تنظيم دولى دائم لحفظ السلم والأمن الدولى فى الوقت المناسب الذى يتفق عليه، وإلى أن تتم إقامة هذا التنظيم الجديد فإن المجلس التنفيذى المؤقت تكون له السلطة العليا التى بمقتضاها يمثل الأمم المتحدة جميعها.

٢ - يتألف المجلس التنفيذى من أحد عشر عضوًا. أربعة منهم يمثلون الدول العظمى : واحد عن كل من المملكة المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية. أما الباقون فتنتخب الدول الأوربية اثنين منهم، تنتخب الدول الأمريكية اثنين أيضًا، وواحد عن كل من دول الشرق الأقصى ودول الشرق الأوسط، ودول الكومنولث.

٣ - الأعضاء السبعة الذين يمثلون الكتل الإقليمية يكون انتخابهم لمدة سنة واحدة ويعملون لمصالح المنطقة التى يمثلونها، لا لمصلحة الدول التى ينتمون إليها.

٤ - اختصاصات المجلس التنفيذى تكون أولاً : تحديد الوسائل الواجب اتباعها لفض المنازعات التى قد تقع بعد اتفاقات الهدنة، والتى قد تهدد السلام - ثانيًا : إذا أخفقت الوسائل السلمية فى فض النزاع فإنه يجب على المجلس أن يحيله فورًا إلى الهيئات البوليسية التى تعمل تحت سلطانه. ثالثًا : يتحمل المجلس مسئولية تعيين شكل الإدارة فى كل إقليم من أقاليم دول المحور تحتله قوات الأمم المتحدة متى قررت

السلطات الحربية التى احتلت تلك الأقـاليم أنها انتهت من تحقيق الأهداف العسكرية فيه. رابعًا : إعداد مشروع كامل لإقامة تنظيم دول دائم، واتخاذ الخطوات التمهيدية لتحقيق هذا الهدف وأن يكل أمر هذا المشروع إلى الأمم المتحدة لتقوم بتنفيذه.

٥ - يجب على المجلس التنفيذى أن يبادر بإنشاء لجنة للأمن والتسليح، ولجنة أخرى للتفتيش على الأسلحة. وتتحمل لجنة الأمن والتسليح التبعات التالية :

أولاً : تتألف من الممثلين العسكريين والبحريين والجويين للدول الممثلة فى المجلس التنفيذى.

ثانيًا : فى حالة خطر داهم تشير اللجنة على المجلس باتخاذ الخطوات التى يجب اتباعها للمحافظة على السلم والأمن، وعليها تنفيذ ما يشير به المجلس فى هذا الصدد.

ثالثًا : تشرف اللجنة على كل ما يتصل بالتسلح ومن ذلك وضع قواعد للرقابة على إنتاج الأسلحة والاتجار فيها مما سيفرض على الدول المهزومة بموجب اتفاقات الهدنة ووضع القواعد التى قد تتفق عليها الدول المنتصرة فيما بينها وبين الدول الأخرى التى تنضم إلى التنظيم الدولى المزمع إنشاؤه.

رابعًا : تعد اللجنة مشروعًا عامًا لتحديد التسلح وتعرضه على المجلس ليوافق عليه.

خامسًا : توصى اللجنة بين وقت وآخر، المجلس التنفيذى بما ترى وجوب إدخاله من التعديلات على اتفاقات تحديد التسلح.

سادسًا : تشرف اللجنة على أعمال لجنة التفتيش على الأسلحة التى يعينها المجلس التنفيذى وتراقب أعمالها وقيامها بتبعاتها.

٦ - من المستحسن تكوين لجنة التفتيش على الأسلحة من الفنيين العسكريين والبحريين والجويين التابعين للدول غير الممثلة فى المجلس التنفيذى، وعلى اللجنة أن ترفع تقارير دورية بشأن رقابة التسليح إلى لجنة الأمن والتسلح وعليها بصفة خاصة أن تراقب بصفة دائمة حالة التسلح فى الدول المهزومة، وتشرف على تنفيذ شروط تحديد التسلح التى قد تتفق عليها الأمم المتحدة.

٧ - يجب على المجلس التنفيذى أن يبادر إلى العمل على إبرام اتفاقات بين أعضاء الأمم المتحدة بشأن وضع حد أعلى، وحد أدنى للتسلح، مراعيًا فى ذلك ما يلزم كل دولة للمحافظة على نظامها الداخلى، وما يلزمها لتنفيذ الالتزامات التى أخذتها على نفسها للمحافظة على الأمن الإقليمى والأمن العالمى.

٨ - للمجلس التنفيذى أن ينشىء المؤسسات والفروع الفنية التى تمكنه من أداء رسالته، وعليه أن يعين رئيسًا له، ويشترط فى هذا الرئيس أن يكون ذا كفاءة وتجربة واسعة فى الشئون الدولية، وأن يكون هذا الرئيس فى الوقت نفسه مديرًا عامًّا لكافة المؤسسات الإدارية واللجان الفنية التى قد ينشئها المجلس على ألا يكون له حق التصويت. وينعقد المجلس التنفيذى بطريقة دائمة، ويعقد جلساته فى المكان الذى يراه مناسبًا، ويضع لنفسه لائحة داخلية للإجراءات، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثى أعضائه على أن تكون من بينها أصوات الدول الأربع الكبرى كلها.

ومن وظائف هذا المجلس أن يشجع على إقامة التنظيمات الإقليمية التى يكون من اختصاصاتها حل المنازعات المحلية التى قد تقع بين

أعضائها، وإذا فشلت تلك التنظيمات فى حل هذه المنازعات تحال إلى المجلس التنفيذى.

وعلى المجلس التنفيذى أيضًا أن يبادر إلى:

١ - إقامة محكمة عدل دولية تعرض عليها المنازعات القانونية.

٢ - إقامة جمعية عامة يشترك فى عضويتها كل دول الأمم المتحدة لتكون بمثابة مؤتمر برلمانى.

٣ - إقامة هيئة خاصة تسمى (مؤسسة الوصاية) تختص بتهيئة أسباب الرفاهية للشعوب التابعة، وإعانتها على الوصول إلى الحكم الذاتى.

٤ - إقامة هيئات فنية تعنى بوضع الحلول للمشكلات الاقتصادية.

هذه خلاصة المشروع الذى قدمه مستر سمنر ولز ووافقت عليه لجنة شئون ما بعد الحرب بعد تعديلات قليلة، وأرسلته معدلاً إلى إنجلترا، والاتحاد السوفييتى فى ١٨ يوليو سنة ١٩٤٤، واتفقت الدول الثلاث على عقد مؤتمر لبحث تفصيلات هذا المشروع، وقد تم انعقاد هذا المؤتمر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٤ فى دمبارتن إكس وهى إحدى ضواحى واشنطن. وسارت المباحثات فى هذا المؤتمر على مرحلتين: الأولى بين بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والثانية بين بريطانيا والولايات المتحدة والصين، والسبب فى ذلك أن وفد الاتحاد السوفييتى رفض أن يشترك فى مباحثات مع وفد الصين، لأن الاتحاد السوفييتى لم يكن فى حالة حرب مع اليابان. وكللت بحوث هذا المؤتمر بالنجاح فاتفقت الدول فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ على المقترحات التى عرفت باسم (مقترحات دمبارتن إكس) وتتلخص فيما يلى:

أولاً: قيام تنظيم دولى يعرف باسم (الأمم المتحدة):

يكون من أهدافه حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعمل التنظيم على تحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الآتية:

١ - المساواة بين الدول.

٢ - حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية.

٣ - فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

٤ - عدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية.

٥ - الامتناع عن مساعدة أية دولة يتخذ إزاءها عمل من أعمال القمع.

ثانيًا: تنشأ الفروع الآتية للتنظيم الدولى:

١ - جمعية عامة من مندوبى جميع الدول وظيفتها النظر فى المبادئ العامة للتعاون فى حفظ السلام والأمن الدولى، والتعاون فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - مجلس أمن يتألف من الدول العظمى وهى: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفييتى، والصين، وفرنسا فى الوقت المناسب، وستة أعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العمومية، ويختص هذا المجلس بالنظر فى كل مشكلة دولية يكون استمرارها مهددًا للسلم والأمن الدولى، وللمجلس حق استعمال القوة مع أى دولة تعمل على تهديد السلم، وله أن يضع الخطط اللازمة لتخفيض التسلح.

٣ - محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الأمم.

٤ - أمانة عامة تشمل أمينًا عامًا وعددًا من الموظفين.

ثالثًا : ليس فى مقترحات دمبارتن إكس ما يحول دون قيام تنظيمات إقليمية. وفى هذا ترضية للنزعة الإقليمية التى كانت مسيطرة على بعض أعضاء لجنة شئون ما بعد الحرب.

رابعًا : حتى تتم إقامة التنظيم الدولى الجديد تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح موسكو ووقعته بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ للقيام نيابة عن التنظيم المزمع إنشاؤه بالأعمال القهرية التى قد تلزم لحفظ السلام والأمن الدولى.

وبعد ذلك اجتمع الزعماء الثلاثة الرئيس روزفلت، ومستر تشرشل والماريشال ستالين فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ فى يالتا، وهى مدينة على ساحل البحر الأسود وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث فى ثلاثة موضوعات هامة هى : تنظيم المرحلة الأخيرة من مراحل الحرب، ثم توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا، ثم بحث ما لم يتم الاتفاق عليه من قرارات دمبارتن إكس الخاصة بإقامة تنظيم دولى جديد.

وقد اتفقوا على ما يلى :

١ - دعوة الحكومات المحبة للسلام وهى التى أعلنت الحرب على المحور وقبلت تصريح الأمم المتحدة ووقعت عليه قبل أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وذلك لحضور مؤتمر سان فرنسسكو لإبرام ميثاق التنظيم الدولى الجديد على أساس المبادئ الموضحة فى مقترحات دمبارتن إكس ، وكان هذا الشرط من أسباب قبول إعلان الحرب على المحور.

٢ - اتفقوا فيما يتعلق بموضوع التصويت بمجلس الأمن على أن الدول الكبرى تمنح حق الاعتراض (الفيتو) فى بعض الحالات التى نص عليها فى الميثاق الذى وضع فيما بعد.

٣ - وفيما يتعلق بالمستعمرات، وإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى اتفقوا على أن تتولى الدول الخمس مناقشة النظام الواجب فرضه عليها قبل اجتماع سان فرانسسكو، على أن تدور المناقشة حول المبادئ الآتية وهى : أن الأراضى التى تخضع لنظام الوصاية الجديد هى الأقاليم الواقعة تحت انتداب عصبة الأمم، ثم المستعمرات التى تنزع من الدول المهزومة فى الحرب الحاضرة، ثم المستعمرات التى توضع تحت الوصاية بمحض إرادة الدول المسئولة عن إدارتها.

٤ - وفيما يتعلق بنظام محكمة العدل الدولية المزمع إنشاؤها اتفقوا على الأحكام الخاصة بها وكلفوا بها لجنة من المشرعين، وتوصلت تلك اللجنة المكونة من ممثلى أربع وأربعين دولة إلى وضع نظام لمحكمة العدل الدولية، وكان ذلك فى مدينة واشنطن فى شهر أبريل سنة ١٩٤٥.

ثم اجتمعت فى سان فرنسسكو جميع الدول التى وقعت تصريح الأمم المتحدة وأعلنت الحرب على قوات المحور قبل أول مارس سنة ١٩٤٥، وكان عددها خمسين دولة من بينها الدول الداعية وهى الدول الأربع التى اشتركت فى المؤتمرات السالفة، والتى وضعت مقترحات دمبارتن إكس، والدول المدعوة، وهى التى أعلنت الحرب على المحور كما أسلفنا.

وكانت الدول الداعية والمدعوة متساوية من حيث المركز القانونى فلكل دولة صوت واحد فى المداولات وقرارات المؤتمر، ومع ذلك كان للدول الداعية أثر واضح فى توجيه المقترحات، وإدارة المناقشات، وإصدار التوصيات وفق رغباتها، ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة، وإنها هى التى وضعت الشروط الواجب توافرها فى الدول المدعوة، كما أنها هى التى أعدت جدول أعمال المؤتمر، والمقترحات المعروضة للبحث.

وكان المؤتمر مكونًا من أربع لجان عامة تتفرع منها أربع لجان خاصة ومن هذه اللجان تتفرع لجان أخرى فنية.

أما اللجان العامة فهى : اللجنة التوجيهية، وتتكون من جميع رؤساء وفود الدول الممثلة فى المؤتمر، واللجنة التنفيذية تتكون من رؤساء وفود الدول الداعية، ورؤساء وفود عشر دول مدعوة ينتخبهم المؤتمر على أن تكون فرنسا ممثلة فيها، ولجنة التنسيق : وتتألف من ممثلى الدول الأعضاء فى اللجنة التنفيذية ومهمتها فنية محضة، ولجنة فحص وثائق التفويض.

أما اللجان الخاصة فهى : اللجنة الأولى، ومن اختصاصها إعداد الأحكام العامة المتعلقة بديباجة الميثاق ومقاصده ومبادئه، والأحكام الخاصة بالعضوية وبالأمانة العامة، واللجنة الثانية واختصاصاتها هى إعداد الأعمال الخاصة بالجمعية العامة من حيث التشكيل، ومن حيث وظائفها، وإعداد الأحكام الخاصة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والأحكام الخاصة بنظام الوصاية. واللجنة الثالثة، وكل إليها إعداد الأحكام الخاصة بمجلس الأمن. واللجنة الرابعة، وقد عهد إليها إعداد التنظيم القضائى الدولى كالأحكام الخاصة بمحكمة العدل الدولية. وتسجيل المعاهدات، وبيان تجاوبها مع الميثاق، وحصانات موظفى الأمم المتحدة، وغير ذلك من مختلف المسائل القانونية.

أما اللجان الفنية التى بلغ عددها اثنتى عشرة لجنة، وما تفرغ عنها من لجان أخرى فإن جلساتها كانت غير علنية، وقراراتها تتخذ بالأغلبية البسيطة.

وكل اقتراح من مقترحات دمبارتن إكس كان يعرض على اللجنة الفنية المختصة فتقوم بمقارنته بالمقترحات التى تقدم بها ممثلو الدول المدعوة، وبعد المناقشات وإدخال ما يتراءى من التعديلات، والتوفيق بين الآراء المختلفة

تحال إلى اللجنة الفنية التى تدرس هذه الأعمال التحضيرية، ثم تصوغ تلك المقترحات صياغة قانونية وتعرضها للتصويت، فإذا فازت بالأغلبية حولتها إلى اللجنة الخاصة التى تعرضها بدورها للتصويت، فإذا نالت الموافقة بأغلبية الثلثين أحالتها إلى لجنة التنسيق فتقوم بمقارنتها مع النصوص الأخرى، فإذا لم تجد تعارضًا أو تكرارًا أحالتها إلى اللجنة التوجيهية، وهذه بدورها تحيلها إلى المؤتمر لأخذ الموافقة النهائية عليها.

وقد تمت الموافقة على جميع مواد العهد وعددها ١١١ مادة فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ وبذلك أعلن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة.

وفى نفس اليوم الذى تم فيه توقيع ميثاق الأمم المتحدة وقعت الدول على اتفاق مؤقت يقضى بإنشاء لجنة تحضيرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للاجتماع الأول للهيئة الجديدة.

واجتمعت تلك اللجنة التحضيرية من ٢٤ نوفمبر إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمدينة لندن، وقررت أن يكون مقر الأمم المتحدة فى الولايات المتحدة. دون تحديد بلد معين، ودعت الجمعية العامة إلى عقد اجتماع فى لندن فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٦ وقد انعقدت فعلاً ووافقت على المشروعات التى تقدمت بها هذه اللجنة، وبادرت إلى مباشرة وظيفتها الانتخابية، وتم انتخاب الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وقضاة محكمة العدل الدولية، كما عينت الأمين العام للأمم المتحدة. وفى خلال القسم الثانى من الدورة الأولى كونت مجلس الوصاية، وبذلك تم إنشاء جميع فروع الأمم المتحدة، واستطاعت أن تبدأ القيام بأداء رسالتها المجيدة. وقد علق على ذلك السيد هنرى سباك أول رئيس للجمعية فقال:

«إنه وإن يكن قد خاب أمل متوقعى حدوث المعجزات فإن مداولات

الهيئة الجديدة قد أدت إلى نتائج هامة، فقد ولد النظام الجديد، وبدأ يعمل، وتبين أن المبادئ التى قام عليها ليس بها سوء».

وكان السيد هنرى سباك يعنى بتوقعى حدوث المعجزات أنصار الحكومة العالمية الذين لم يكن لهم صوت مسموع فى كافة المراحل التى اجتازتها الأمم المتحدة قبل تكوينها.

ولكن كانت المنظمة الدولية - كما أشار كثير من المعلقين - تتضمن نواة الحكومة العالمية، فكان على رأسها مجلس تنفيذى له اختصاصات واسعة وسلطة نافذة على جميع الدول وهو مجلس الأمن، وجيش دولى يشرف عليه مجلس الأمن بمشورة لجنة من أركان الحرب تشكل من رؤساء أركان حرب إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والصين، غير أن الخلاف الواسع بين الكتلة الغربية والكتلة السوفيتية قد شل مجلس الأمن وحال دون تكوين الجيش الدولى.

إن العالم الآن تتنازعه فى الواقع حكومتان إحداهما الحكومة السوفيتية والأخرى الحكومة الأمريكية فكأن المشكلة القائمة الآن أمام سير العالم نحو الحكومة العالمية هى أن تكون تلك الحكومة ذات صبغة سوفيتية أم ذات صبغة أمريكية، أم يتغلب مستقبلاً على تلك الحكومة العنصر الأفريقى الآسيوى، أم تزول الفوارق بين الشعوب والاجناس والمذاهب والتكتلات ويتحقق الحلم الجميل الذى طالما هتف به المصلحون، فقيام مثل هذه الحكومة أهم بكثير من كافة الاعتبارات الأخرى.

إن المجتمع البشرى فى حقيقة أمره يتوق إلى هذه الحكومة المثالية، ولكن أيتاح له أن يظفر بها قبل وقوع حرب عالمية ثالثة تدمر فيها الذرة ما تدمر، أم ستقوم تلك الحكومة لتحول دون وقوع هذه الحرب؟

هذا هو صميم المشكلة. ولكن العقل البشرى الذى أتيح له أن يكشف

عن القنبلة الهيدروجينية، والذرية التى ستؤدى إلى فناء الإنسان، وإزالة معالم حياته. هذا العقل لن يعجزه أن يفكر فى طريق للخلاص من هذا الفتك الجماعى، لأن الإنسان بطبيعته لا يميل إلى الانتحار، ولا خلاص له من هذا الانتحار إلا بإقامة حكومة عالمية تحرس الأمن والسلام فى ظل القانون والعدل والمساواة.

الفهرس

صفحة

صفحة

رقم الإيداع	١٩٩٢ / ٣٢٤٠
الترقيم الدولى	ISBN 977 - 02 - 3658 - 6

١ / ٩٢ / ١٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

إن فكرة إقامة حكومة عالمية على أساس من الحرية والتعاون والعدل . . ترجع كما يقال إلى عهد فلاسفة اليونان الأسبقين. غير أن الأرجح أن الحركة الفكرية الداعية إلى إقامة حكومة عالمية ترجع إلى عهد ازدهار القوميات فى أوربا فى القرن الرابع عشر. حيث أخذ رجال الفكر والإصلاح يعملون للبحث عن وسيلة فى ظلها يسود الأمن والسلام.

وتمخض تفكيرهم عن عدة مشروعات تدور حول . . فكرة إنشاء حكومة عالمية. أو منظمة دولية تبسط سلطانها على الحكومات . . وبذلك تكفل للعالم السلام وتوفر له الطمأنينة.

دكتور بطرس بطر

الأمين العام للأم

